



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، مراسيم
قرارات وآراء، مقررات، منشور، إعلانات وبلاغات

<p>الإدارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة الطبع والاشتراك المطبعة الرسمية</p>	<p>الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا</p>	<p>بلدان خارج دول المغرب العربي</p>	<p>الاشتراك سنوي</p>
<p>7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف 65.18.15 الى 17 ح.ج ب 50 - 3200 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.300.0007 68 KG حساب العملة الاجنبية للمشتركين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12</p>	<p>سنة</p> <p>925 د.ج 1850 د.ج</p> <p>تزايد عليها نفقات الارسال</p>	<p>سنة</p> <p>385 د.ج 770 د.ج</p>	<p>النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها ...</p>

ثمن النسخة الاصلية 5,00 د.ج
ثمن النسخة الاصلية وترجمتها 10,00 د.ج
ثمن العدد للسنتين السابقة : حسب التسعيرة.
وتسلم الفهارس مجانا للمشاركين.
المطلوب ارفاق لفيفة ارسال الجريدة الاخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النشر على اساس 30 د.ج للسطر.

فهرس

مراسيم تشريعية

مرسوم تشريعي رقم 93 - 07 مؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1413 الموافق 24 ابريل سنة 1993، يتعلق بالاهداف العامة للفترة 1993 - 1997 ويتضمن المخطط الوطني لسنة

1993 3

الآفاق على الأمد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لسنة 1993 16

مراسيم تشريعية

مرسوم تشريعي رقم 93 - 07 مؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1413 الموافق 24 أبريل سنة 1993، يتعلق بالأهداف العامة للفترة 1993 - 1997 ويتضمن المخطط الوطني لسنة 1993.

ان رئيس المجلس الاعلى للدولة،

- بناء على الدستور، لاسيما المادة 115 - 2 منه،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن إقامة المجلس الاعلى للدولة،

- وبناء على المداولة رقم 92 - 02 / م. أ. د المؤرخة في 11 شوال عام 1412 الموافق 14 أبريل سنة 1992 والمتعلقة بالمراسيم ذات الطابع التشريعي،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 02 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط، المعدل والمتمم،

- وبعد الاستماع الى المجلس الاستشاري الوطني،

يصدر المرسوم التشريعي التالي نصه :

المادة الاولى : عملا بأحكام القانون رقم 88 - 02 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط، المعدل والمتمم، يرمي هذا المرسوم التشريعي الى تحديد أهداف وشروط تطبيق المخطط الوطني لسنة 1993، وكذلك الاطار المرجعي الذي يندرج فيه على الامد المتوسط.

المادة 2 : تندرج اهداف السياسة الاقتصادية وتنفيذها ضمن مسعى يرمي الى التحكم في مرحلة تشييد اقتصاد سليم شفاف وقادر على المنافسة، وفي هذا المنظور وتمشيا مع التقدم المسجل، يرمي الى تنظيم أدوات وآليات ضبط وتيرة النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الاطار، إن إنجاز اهداف المخطط الوطني يعتمد على تخطيط يراعي على الامد المتوسط مقتضيات الاعمال الواجب الانطلاق فيها وتوفير الشروط التي تساعد على التحكم في النمو الديمغرافي ووضع أولويات للاحتياجات الاجتماعية بغية ضمان الاستجابة لاحتياجات المواطنين الاساسية.

الباب الاول

الاهداف العامة للفترة من 1993 الى 1997

المادة 3 : تتمثل الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1993 - 1997 فيما يلي :

- استعادة هيبة الدولة واعادة الاعتبار لها لآداء وظيفتها في تنظيم وضبط وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز العدالة الاجتماعية،

- توفير الشروط للتوصل في أقرب وقت الى نمو مطرد ودائم للإنتاج غير البترولي في حدود 6٪.

- تحسين إطار معيشة المواطنين تدريجيا بإعطاء الأولوية لظروف معيشة الأكثر حرمانا منهم وخاصة عن طريق ما يلي :

فالشروع بكل حزم في مسار امتصاص أزمة السكن،

فتنظيم ودعم أعمال التضامن الوطني والدعم الاجتماعي،

فالتوفير الفعلي للمنتوجات الأساسية والعلاجات الصحية الأولية ذات النوعية،

فتكيف منظومة التكوين مع احتياجات اقتصاد عصري،

- التقليل من ارتفاع وتيرة البطالة ثم امتصاصها تدريجيا بتوسيع امكانيات انشاء مناصب شغل وتنظيم سوق العمل.

المادة 4 : تقوم السياسة الاقتصادية والاجتماعية، المطبقة لبلوغ الاهداف الواردة في المادة 3، على المحاور التالية :

- حل القيد الخاص بالمدىونية الخارجية بحيث يتم خلال هذه الفترة تقليص خدمة الديون الى أقل من نسبة 40٪ من صادرات السلع والخدمات.

- تخفيض وتيرة ارتفاع التضخم من أجل - بلوغ في نهاية الفترة - نسبة تتماشى مع استمرار نمو مطرد ودائم في إطار اقتصاد قادر على المنافسة.

- تحسين الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار عن طريق تحقيق مردودية التجهيزات الموجودة وتشجيع الاستثمارات في الأنشطة المنتجة ذات الحصة الايجابية جدا من العملة الصعبة أو التي تستبدل الاستيراد مع تحقيق المردودية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تتولد عنها مناصب شغل كثيرة بأقل كلفة.

- تطبيق سياسة مداخل توفق بين حتميات المنافسة (ربط الاجور بالإنتاج والإنتاجية) وحتميات العدالة الاجتماعية.

- رفع القيود، مهما كانت طبيعتها، من أجل الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وخاصة في مجال تسليم المساكن.

المادة 5 : تنطوي المرحلة على الامد المتوسط المشار اليها على مرحلتين :

- الاولى، تغطي السنتين الاوليين وتكرس للتطهير الاقتصادي وتتميز بدعم أمن الممتلكات والاشخاص وبتقشف يسير بإنصاف وباستعمال صارم للموارد النادرة وتطبيق إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات ونمو اقتصادي بطيء تمشيا مع حتمية استعادة التوازنات المالية الخارجية تدريجيا.

- الثانية، يتجسد فيها انعاش الانتاج وتحسين مستوى المعيشة والتقليل تدريجيا من عجز الخزينة ليصبح في حدود 3٪ من اجمالي الناتج الداخلي واستئناف التنمية تمشيا مع الآثار المنتظرة من تقليص خدمة الديون الخارجية.

الباب الثاني

أهداف المخطط الوطني لسنة 1993

المادة 6 : يرمي المخطط الوطني لسنة 1993، في اطار الآفاق المتوسطة الأمد المذكورة أعلاه، وخاصة المادة 5 الفقرة الاولى، الى تحقيق الاهداف العامة التالية :

- استعادة هيبة الدولة وتحسين نوعية الخدمة العمومية واسترجاع علاقات الثقة بين المواطن وإدارته،

- الشروع في عملية التقليل من خدمة الديون الخارجية من خلال تقوية القدرات المالية الخاصة للبلاد بصورة دائمة وبتخفيض المديونية على الأمد القصير بنسبة الثلث،

- احتواء التضخم في حدود 20٪ من المتوسط سنويا.

- الاستمرار في مجهود تطهير الاقتصاد والشروع في عملية إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات،

- التعجيل بعملية إعادة هيكلة القطاع العمومي الاقتصادي تمشيا مع تكييف الاطار التشريعي المعمول به حاليا،

- إنعاش أنشطة قطاعات البناء والفلاحة والري والسكن،

- تحضير شروط تطبيق إصلاح المنظومة التربوية في اتجاه عصرنتها وتحسين نتائجها وكذلك في اتجاه دعم التطور العلمي والتقني والتكوين المؤهل،

- تطبيق شروط تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية عن طريق التوصل الى المزيد من فعالية أليات أعمال التضامن الوطني والدعم الاجتماعي.

المادة 7 : تتمثل الاهداف الاقتصادية والمالية الكلية، المحددة في المخطط الوطني لسنة 1993، فيما يلي :

- نمو في حجم إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 2 ٪،

- نمو في حجم الاستثمار بنسبة 3 ٪،

- نمو في حجم استهلاك الأسر في حدود 1,5 ٪،

- زيادة في الاسعار لدى الاستهلاك في حدود تقل عن 20 ٪،

وفي هذا الصدد، من المتوقع زيادة في الكتلة النقدية بأقل من 25 ٪ وعجز في عمليات الخزينة في حدود 15,5 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي وتحكم في سياسة المداخل المتماشية مع أهداف هذا المرسوم التشريعي.

الباب الثالث

شروط التطبيق

المادة 8 : تمثل أهداف المخطط الوطني لسنة 1993، مثلما ورد تحديدها في المادتين 6 و7 أعلاه، الإطار العام المرجعي لتحديد وقيادة أعمال كافة مؤسسات الدولة وكل الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

المادة 9 : يتمحور عمل الدولة بوجه خاص حول النقاط التالية :

- التحكم في التجارة الخارجية تمشيا مع أهداف نمو الانتاج،
- التحضير لانعاش مطرد للنمو الاقتصادي من خلال ايجاد تكامل بين عمليات إعادة الهيكلة الصناعية وتحسين المنظومة المالية،
- محاربة التوترات التضخمية،
- حماية القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا،
- إعطاء ديناميكية جديدة لانجاز عمليات ميزانية الدولة للتجهيز وبرامج السكن الاجتماعي مع مراعاة الأولويات المقررة.

المادة 10 : يتم التحكم في التجارة الخارجية، الوارد في المادة 9 أعلاه، من خلال ما يلي :

- مراقبة المديونية على الامد القصير (3 سنوات أو أقل)،
- تحقيق التطابق بين بنية الواردات من السلع والخدمات والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية التي تحظى بأولوية خاصة عن طريق ما يلي :
- * مجموعة ترتيبات للحماية التعريفية ومحاربة ممارسات المنافسة غير المشروعة،

* توجيه الموارد المتوفرة نحو الاعمال ذات الاولوية بواسطة تشجيعات ملائمة،

- تنظيم المبادلات الخارجية وخاصة سوق الصرف الحرة حيث يتم توجيه طلب استيراد المنتج المفيد اجتماعيا،
- تحفيز الصادرات من السلع والخدمات من غير المحروقات عن طريق اقامة ترتيبات تشجيعية تتكيف مع قواعد واعراف التجارة الدولية.

المادة 11 : يتمحور تحضير شروط انعاش الاقتصاد المشار اليه في المادة 9 أعلاه، حول ثلاثة أعمال رئيسية هي :

في مجال الاستثمارات :

- الاسراع في تسليم المنشآت الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المشاريع المنتجة الجاري انجازها،
- تطوير أدوات تقييم اقتصادي ومالي والانطلاق في مشاريع جديدة ذات مردودية أكيدة،
- تحديد سياسات صناعية على الأمد المتوسط ومخططات التمويل المتصلة بها وكذلك نضج مشاريع التكامل الوطني،
- اعداد مجموعة ترتيبات لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في مجال اعادة الهيكلة الصناعية :

- اقامة الاطار المؤسسي والقانوني الملائم،
- تسجيل التطهير المالي للمؤسسات العمومية ضمن مسعى شامل يدرج معالجة الديون المتقاطعة واعداد مخططات تصحيح تقوم على مقاييس تحسين الأداء،
- اعداد واقامة مجموعة الترتيبات المرافقة لتدابير إعادة الانتشار المحتمل في مجال التكوين والرسكلة والتعويض عن فقدان الشغل،
- تحقيق المردودية في تجهيزات الانتاج الموجودة بواسطة كل الصيغ الملائمة للبحث عن أسواق جديدة.

في مجال تحسين المنظومة المالية :

- تحسين فعالية المنظومة المصرفية خاصة من خلال توسيعها وتنويعها وعصرنة تسييرها ونوعية أفضل في الخدمات، وهما عنصران لا بد منهما من أجل حشد المزيد من الادخار والنهوض بأدوات مالية ملائمة وخاصة في اتجاه العالم الريفي والسكن وادخار المغتربين.
- اقامة سوق مالية،
- مصرفة التدفقات المالية التابعة للاقتصاد غير الرسمي.

المادة 12 : تقوم محاربة التوترات التضخمية، المشار اليها في المادة 9 أعلاه، على ما يلي :

- 1 - ترشيد النفقات العمومية،
- 2 - مراقبة الكلفة الداخلية للمداخيل والاعباء المالية على الخصوص،
- 3 - تأطير القرض للاقتصاد الذي يجب أن يكون له مقابل انتاجي،
- 4 - حشد الادخار واستعماله في الاستثمار المنتج وبناء المساكن،
- 5 - محاربة التهريب والغش الجبائي.

المادة 13 : يتم خلال سنة 1993، تنظيم حماية شروط معيشة السكان وخاصة المحرومين منهم، المشار اليهم في المادة 9 أعلاه من خلال ما يلي :

- محاربة ممارسات المضاربة على جميع المستويات بشأن المنتوجات الاستهلاكية الأساسية وتحسين توفير السلع والخدمات المعنية في جميع انحاء البلاد وكذلك مراقبة الجودة،
- تنظيم اسواق الجملة للخضر والفواكه وتحسين توزيع المنتوجات الزراعية،
- تحسين التغطية الصحية من خلال التوفير الدائم للأدوية الأساسية بأسعار مقبولة،
- انعاش السكن الاجتماعي وتحديد أفضل لعمل الدولة في مجال المساعدة للكراء،
- تحسين فعالية منظومة إعادة توزيع المداخل من قبل الدولة بواسطة الأداة الجبائية وعملية الدعم الاجتماعي،
- الحفاظ على الشغل الشامل والوقاية من مخاطر البطالة عن طريق تنظيم تمويل فقدان الشغل وتنمية الأعمال التشجيعية لتوفير مناصب الشغل،
- تنظيم وتنمية أعمال تضامن المجتمع بأسره وخاصة في اتجاه النساء والأطفال المهملين والأشخاص المسنين.

المادة 14 : يتطلب اعطاء ديناميكية جديدة لانجاز ميزانية التجهيز وبرامج السكن الاجتماعي، المشار اليها في المادة 9 أعلاه، مع مراعاة الأولويات المقررة في ظل احترام كافة حتميات التهيئة العمرانية ومتابعة دورية شروط تنفيذ الاستثمار وخاصة من خلال ما يلي :

- 1 - توفير مواد البناء،
- 2 - تخصيص الحصول على التمويل الخارجي بصورة أولوية للواردات الضرورية،
- 3 - الاستعمال المنظم لوسائل الانجاز الوطنية،
- 4 - تحقيق التفاف الشباب غير العامل حول انجاز أعمال أو أشغال ذات مصلحة وطنية.

الباب الرابع

أحكام خاصة وختامية

المادة 15 : تحدد النفقات ذات الطابع النهائي للدولة في عنوان المخطط الوطني لعام 1993 المتماشية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، المشار اليها في المادتين 6 و7 أعلاه، بمائتي مليار دينار (200.000.000.000 دج) موزعة وفقا للملحق رقم 4.

وتتضمن على الخصوص :

- 1 - مائة وتسعة ملايين دينار (109.000.000.000 دج) اعتمادات خاصة بالتجهيز العمومي للدولة، ويمكن تعديل توزيعها حسب القطاعات في خلال السنة بمرسوم تنفيذي،
- 2 - ثلاثة ملايين وتسعمائة وخمسين مليون دينار (3.950.000.000 دج) رصيد للنفقات غير المتوقعة والمناطق الواجب ترقيتها، ويتم توزيعها خلال السنة بمرسوم تنفيذي،

3 - مساهمة بثلاثة وثمانين مليارا وخمسمائة مليون دينار (83.500.000.000 دج) في صندوق التطهير، المنصوص عليه في المادة 143 من القانون رقم 90 - 86 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، لتغطية ما يأتي:

* الفارق في الأعباء بين الاقتراضات الخارجية للبنوك وغير المسلمة للمؤسسات بما في ذلك الخسارة في الصرف،

* تعويض بعض خسارات الصرف للمؤسسات العمومية على الديون الخارجية السابقة لسنة 1990.

* أجرة تجميد المكشوف المصرفي للمؤسسات العمومية الاشتراكية والمؤسسات المحلية والجهوية التي لا تتمتع بالاستقلالية،

* تغطية مستحقات إعادة الشراء المنصوص عليها في المادة 143 من قانون المالية لسنة 1991 في عنوان التعهدات السابقة لتاريخ أول يناير سنة 1993،

4 - رصيدا بقيمة ملياري دينار (2.000.000.000 دج) مخصصة لتغطية التبعيات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية والمقاولات في اطار تطبيق سياسة التهيئة العمرانية حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

ويمكن أن يستخدم هذا الرصيد، عند الاقتضاء، في تغطية النفقات المسماة بالمنشآت المحيطية والتكوينية المرتبطة بمشاريع المقاولات والمؤسسات العمومية والجاري انجازها بتاريخ 31 ديسمبر سنة 1988.

5 - رصيدا بقيمة ثلاث مائة مليون دينار (300.000.000 دج) مخصصا لتغطية التخفيضات في سعر الفائدة.

المادة 16 : يرخّص للخرينة العمومية، في اطار سياسة تطهير برامج الاستثمارات أو التجهيزات العمومية التي شرع فيها قبل 1990، أن تمنح قروضا قابلة للتسديد طبقا للملحق رقم 1 حسب الشروط المنصوص عليها في قانون المالية.

المادة 17 : تحدد الأنشطة التي تحظى بالأولوية والتي تخول الحق في منح الامتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به في الملحق رقم 2 المرفق بهذا المرسوم التشريعي.

تمنح التخفيضات على سعر الفائدة التي يتم التكفل بها في الاعتمادات الواردة في الملحق رقم 4 حسب الشروط والكيفيات المحددة بمرسوم :

- على القروض الطويلة الأمد المخصصة للأنشطة ومشاريع الاستثمارات المصرح بأولوياتها حسب الجدول الوارد في الملحق رقم 3.

- على القروض الممنوحة لشراء أو بناء مسكن حضري أو ريفي مخصص للاستعمال العائلي.

يبقى العمل ساريا بالملحقين 2 و 3 من هذا المرسوم التشريعي خلال الفترة المتوسطة الأمد المنصوص عليها في المادة 3 مع التحفظ بالتعديلات المحتملة التي قد تدخلها القوانين السنوية للتخطيط.

المادة 18 : تنشر الآفاق على الأمد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لسنة 1993، في ملحق لهذا المرسوم التشريعي.

المادة 19 : ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 ذي القعدة عام 1413 الموافق 24 ابريل سنة 1993.

علي كافي

الملحق 1

الاقتراض من الخزينة في سنة 1993

(بملايين الدنانير)

900	- استثمارات البريد والمواصلات (البرنامج الجاري لسنة 1989)
13.000	- استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات العمومية الصناعية والتجارية (البرنامج الجاري لسنة 1988)
300	- استثمارات المؤسسات العمومية المحلية (الصناعة الصغيرة والمتوسطة - التخزين والتوزيع - النقل ووسائل الانجاز) (البرنامج الجاري لسنة 1988)
800	- السكن الريفي (البرنامج الجاري لسنة 1989)
200	- مخططات التنمية البلدية (البرنامج الجاري لسنة 1989)
250	- تسبيقات الخزينة المخصصة للقروض الموجهة للمجاهدين (المادة 21 المعدلة والمتمة من القانون رقم 80 - 12 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1980 والمتضمن قانون المالية لسنة 1981)
15.450	المجموع

الملحق 2

الانشطة المصرح بأولويتها في المخطط الوطني لسنة 1993

- 1 - استصلاح الاراضي (تصريف المياه، التطهير استئصال الجذور، رفع الحجارة، تسميد الارض، وضع مقاومات الريح، بناء الاحواض التلية، شبكات السقي) .
- 2 - الانشطة الفلاحية وتربية المواشي في الاراضي المستصلحة حديثا.
- 3 - التنقيب عن المياه.
- 4 - زراعة الحبوب، البقول الجافة وزراعة العلف.
- 5 - الزراعات الصناعية كالحبوب الزيتية والطماطم الصناعية والتبغ والقطن.
- 6 - التشجير الصناعي.
- 7 - معالجة وتصفية ورسكلة المياه ورسكلة النفايات الصلبة (خارج أنشطة الاسترجاع) والموانع السائلة والغازية.
- 8 - المنشآت الاساسية وبنائات التجهيز الريفي المرتبطة بالانتاج الفلاحي (تحسين المجال العقاري وحظائر الحيوانات وشبكة تجزئة الاراضي) .
- 9 - زراعة النباتات المقاومة للمناخات وزراعة النخيل.

- 10 - أنشطة تربية الاسماك.
- 11 - طحن الحبوب الزيتية و انتاج الزيوت الخام الغذائية وتكرير الزيوت الغذائية و انتاج الخميرة وتكرير السكر الغذائي.
- 12 - انتاج الكهرباء وتوزيعها العمومي.
- 13 - التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.
- 14 - انتاج المياه وتوزيعها العمومي.
- 15 - البحث والاستكشاف في مجالات المناجم (البحث المنجمي والجيولوجي) والطاقة بما فيها المحروقات وفي الانشطة ذات الاولوية.
- 16 - الصناعة القاعدية للصلب والحديد والمعادن والفولاذ والمحص الصناعي للمعادن غير الحديدية والتصفية والسباكة وقنوات السدود والانابيب غير الملحمة وانابيب الفولاذ الملحمة.
- 17 - صناعة الاسمدة والاطر المطاطية والمنتجات البتروكيماوية القاعدية والالياف التركيبية والحبر : الحامض الفسفوري والاسمدة الفسفاطية الازوتية والعضوية، متيل، تيرسيواوتيل، والاطر المطاطية وغرف الهواء والرائحة والبولىمو والالياف التركيبية والحبر والغازات الصناعية والاكياس المنسوجة بالبولى بروبيلان.
- 18 - أنشطة الاستخراج (من غير مواد الملاط والرخام) والتثمين (الاستغلال والتحويل) الخاصة بالمواد الاولوية المعدنية (من غير المصنوعات الفخارية والتحف والاشياء المعدنية).
- 19 - صناعة الاسمنت والمواد الحمراء (الاجر الاحمر) والاجر من السيليكونكلس.
- 20 - صناعة الزجاج : الزجاج المسطح، الانابيب الكاتودية، المصابيح المتأججة، زجاج السيارات، القارورات الصغيرة والوانى الزجاجية المخبرية، الزجاج البصرى.
- 21 - صناعة الادوية والادوات الطبية الثقيلة : المنتجات البيولوجية، مصل، مواد التلقيح، الادوية، منتجات منع الحمل، المنتجات البيطرية، الادوات الطبية الثقيلة.
- 22 - صناعة مواد التجهيز : محركات وعناصر المحرك، علبة السرعة، مضاطط مسيكة، آليات اشغال، آليات فلاحية (جرارات، حصادات، دراسات) محولات قوة، تجهيزات. انتاج الصناعات التحويلية، أدوات آلية وتجهيزات الانتاج للصناعة التقليدية والصيد البحري، مضخات وسكور قطع السباكة والتنقيب، معدات السكك الحديدية، آليات الرفع وصيانة سفن الصيد.
- 23 - انتاج السيارات الصناعية والسيارات الخاصة.
- 24 - صناعة اجهزة وادوات القياس والمراقبة (ميترولوجيا).
- 25 - صناعة القوالب.
- 26 - صناعة المعدات للأشخاص المعوقين (أرائك متنقلة بسيطة للمعوقين حركيا وعربات صغيرة ذات محرك).
- 27 - النقل بالسكك الحديدية.
- 28 - المنشآت الاساسية للتخزين الاستراتيجي للحبوب.
- 29 - المنشآت الاساسية للتخزين والنقل الاستراتيجي للمنتجات البترولية.

- 30 - التخزين البارد للبذور والشجيرات.
- 31 - الصيانة والتجديد الصناعي.
- 32 - الترميم البحري.
- 33 - الصناعة التقليدية للانتاج والخدمات بما فيها الصناعة التقليدية الفنية.
- 34 - بناء السكن الجماعي ذي الطابع الاجتماعي.
- 35 - المواصلات السلكية واللاسلكية، تبديل، اشارة، شبكات حضرية بما فيها الهندسة المدنية (قنوات - أعمدة) والبنيات المتصلة بها.
- 36 - صناعة العتاد المدرسي التربوي (أدوات مخبرية وأدوات مدرسية أو تربوية صغيرة).
- 37 - الانتاج ذو الطابع الثقافي او العلمي او البيداغوجي بما فيه النشر. (طبع كتب قبل المدرسية، والمدرسية والجامعية). والانتاج السنمائي والتلفزيوني.
- 38 - الصناعة السياحية : الفنادق والمركبات السياحية والحمامات المعدنية.
- 39 - انتاج الآلات الموسيقية والمعدات الرياضية.
- 40 - الصناعة الصغيرة والمتوسطة في المناطق الواجب ترقيتها.
- 41 - أنشطة البحث الأساسي والبحث التطبيقي والبحث في التنمية.
- 42 - تعاونيات الشباب التي تقام في اطار الادماج المهني للشباب.
- 43 - نشاط قرض الايجار.
- 44 - ترميم المواقع التاريخية والأثرية والأماكن الثقافية المصنفة.
- 45 - توزيع الصحافة ذات الطابع الوطني.

الملحق 3

الانشطة المصرح باولويتها في المخطط الوطني لسنة 1993 والكفيلة بالاستفادة من تخفيض سعر الفائدة.

- 1 - استصلاح الاراضي.
- 2 - التنقيب عن المياه.
- 3 - انتاج الكهرباء وتوزيعها العمومي.
- 4 - التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.
- 5 - انتاج المياه وتوزيعها العمومي.
- 6 - معالجة وتصفية ورسكلة المياه ورسكلة النفايات الصلبة (خارج أنشطة الاسترجاع والموائع السائلة والغازية.
- 7 - البحث والتنقيب في ميادين المناجم (البحث المنجمي والجيولوجي) والطاقة بما فيها المحروقات والأنشطة ذات الأولوية.
- 8 - الصناعة القاعدية للصلب والحديد والمعادن.

- 9 - صناعة الاسمدة والاطر المطاطية والمواد البتروكيماوية القاعدية والالياف التركيبية.
- 10 - صناعة الادوية.
- 11 - النقل بالسكك الحديدية.
- 12 - المنشآت الاساسية للتخزين الاستراتيجي للحبوب.
- 13 - الصناعة التقليدية للانتاج والخدمات بما فيها الصناعية التقليدية الفنية.
- 14 - بناء السكن الجماعي ذي الطابع الاجتماعي.
- 15 - الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- 16 - أنشطة تربية الاسماك.

الملحق 4

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 1993 حسب القطاعات

(بملايير الدينانير)

	عمليات الاستثمار حسب القطاعات
-	المحروقات.....
1,24	الصناعات التحويلية.....
5,20	المناجم والطاقة.....
(4,25)	(منها الكهرباء الريفية).....
18,24	الفلاحة والري.....
0,96	الخدمات المنتجة.....
24,60	المنشآت الاساسية - الاقتصادية والاداري.....
14,50	التربية والتكوين.....
5,60	المنشآت الاساسية الاجتماعية الثقافية.....
8,70	السكن.....
14,00	مخططات التنمية البلدية.....
15,36	قطاعات اخرى.....
109,00	المجموع الفرعي للاستثمار

	العمليات برأس المال
2,00	-اعانات مالية وتبعيات التهيئة العمرانية.....
0,25	- دفع مستحقات برنامج الشلف للبناء الجاهز.....
للبيان	- النفقات برأس المال.....
83,50	- التخصيص الموجه لصندوق تطهير المؤسسات العمومية.....
1,00	- اعانات مالية لتجهيز المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية.....
0,30	- تخفيض في سعر الفائدة.....
3,95	- رصيد للنفقات غير المتوقعة وللמناطق الواجب ترقيتها....
91,00	المجموع الفرعي للعمليات برأس المال
200,00	المجموع العام

الآفاق على الامد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية المالية لسنة 1993

تنبيه

تورد هذه الوثيقة التي تتضمن ملاحق مرقمة في اطار متماسك آفاق تطور أهم العناصر الاقتصادية والمالية على الامد المتوسط على ضوء الأهداف واختيار الأولويات المعلنة في برنامج عمل الحكومة.

وتقوم هذه الوثيقة على تقييم مختلف القيود الاقتصادية التي تواجهنا وتراعي مرحلة تطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية وفي الوقت نفسه ضرورة استعادة الأمن واسترجاع هيبة الدولة وكذلك حتمية الكشف التي تفرضها مشكلة خدمة الديون الخارجية وتطهير الاقتصاد.

لذلك تم التمييز بين فترتين : 1993 - 1994 و 1995 / 1997.

ويبين تحليل هذه الآفاق مع ذلك ضرورة السهر منذ الفترة الأولى على مراقبة تطور عوامل الانزلاق الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما في مجال التضخم.

لذلك فان هذه الوثيقة تعد الإطار المرجعي للمخططات الزمنية الوطنية خلال السنوات القادمة لسنة 1993 على الخصوص. وفي هذا الصدد ينبغي تكييفها مع الواقع بصورة دورية بالنظر الى تطور المقاييس الاقتصادية الرئيسية، والمعطيات ذات الطابع النهائي المتعلقة بالسنتين الماليتين 1991 و 1992 باعتبارهما أساسا لما رسم من مخططات للفترة 1993 - 1997.

الافاق على الأمد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لسنة 1993

1- القيود الخارجية :

إن حل القيود المتصلة بالديون الخارجية يمثل هدفا اقتصاديا أساسيا في برنامج عمل الحكومة، فخدمة الديون الخارجية، التي ينبغي الوفاء بها خلال السنوات الثلاث القادمة، تبلغ 25,7 مليار دولار أمريكي (*) أي ما يعادل مخزون الدين الحالي.

ثم إن الريب الذي يحيط بتجديد العمليات الجديدة لاعادة تمويل الديون (بشروط مقبولة) والتقلبات الخاصة بحجم وأجال الإيرادات المتوقعة في مجال " حقوق الدخول والدفع نقدا قبل معرفة نتائج الاستكشاف " بـخصوص المحروقات تدعو الى بناء توازنات خارجية دون مراعاة هذه العوامل.

ومن ناحية أخرى، فإن برنامج تنمية الصادرات من المحروقات، الذي سبق الانطلاق في تنفيذه، لن يأتي بثماره في ميدان الإيرادات قبل أواخر سنة 1995 مع تشغيل الخط الثاني لأنبوب الغاز الممتد نحو إيطاليا، واعادة الاعتبار لوحدة الغاز الطبيعي المميع (غ ط م) وسيدعم في السنوات التالية بفتح خط أنبوب الغاز الغربي وبداية استغلال " جمبو " غ ب م .

إن تحسين التوازنات المالية الخارجية، الذي يركز عليه برنامج عمل الحكومة والذي يمثل شرطا لاستئناف مسار التنمية، يمرحما إذن على تقليص خدمة الديون ذاتها التي تمتص حاليا ثلاثة أرباع إيراداتنا من الصادرات حيث ينبغي جعلها في حدود أقصاها 40٪ من هذه الإيرادات في غضون خمس سنوات.

وفي هذه الفرضية، التي لاتراعي القروض المالية الجديدة المحتملة ذات الأجل الاعفائي الطويل، فإن المخزون من الديون الخارجية على الامدين المتوسط والطويل والبالغ 25,2 مليار دولار في نهاية سنة 1992. (*)

يجب أن ينخفض بسبعة (7) ملايين دولار على الأقل خلال السنوات القادمة وأن يمثل 24٪ من اجمالي الناتج الوطني في سنة 1997 مقابل 56٪ في سنة 1992 و 46٪ في المتوسط في البلدان ذات المدخول الوسيط سنة 1989) .

ولهذا لا بد من تقليص المبلغ السنوي من القروض التجارية المرصودة (التي مازالت تقارب 4 ملايين دولار سنويا) ومن استقراره في حدود 2,5 مليار دولار سنويا خلال الفترة المعنية. وهذا التعديل في بنية المديونية يقتضي توفير مستوى من احتياطات الصرف يفوق ما يعادل شهرا ونصفا من واردات السلع والخدمات، ويتمثل الهدف في بلوغ مدة ثلاثة أشهر من الواردات بعد أجل معين. وفي هذا الصدد تقرر بالنسبة لسنتي 1993/1994 تحديد سقوط الاحتياطات الخام من الصرف الى 400 مليون دولار (مستوى الحد الأدنى في نهاية سنة 1994، 1150 مليون دولار).

(*) الديون الخارجية على الامدين المتوسط والطويل بما في ذلك الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي (ص ن د) .

ونظرا للتوقعات الخاصة بأسعار البترول لدى التصدير أي 20-21 دولار للبرميل في 1993/1994 و 22-23 دولار للبرميل في 1996-1997 ولمميزات الصادرات من حيث الحجم المقرر فإن الصادرات من المحروقات ستكون في حدود 11 مليار دولار في 1993-1994 ثم ترتفع تدريجيا حتى تصل 15 مليار دولار في سنة 1997 (1).

أما عن الصادرات من السلع والخدمات من غير المحروقات فبالامكان أن تتضاعف تقريبا على مدة خمس سنوات لتبلغ 1,8 مليار دولار في سنة 1997 وينبغي انجاز هذا الهدف عن طريق اقامة مجموعة ترتيبات تشجيعية، إبتداء من سنة 1993، تتمحور خاصة على الجوانب التالية:

- تنظيم سوق الصرف الحرة،

- تطوير القرض والتأمين على التصدير،

- تشجيع المؤسسات على البحث عن شركاء،

- تكييف اطار تدخل المصدرين مع قواعد السوق الدولية وممارساتها.

ومن المتوقع أن تظل التحويلات الصافية من الخارج مستقرة نسبيا خلال الفترة من سنة 1993 الى سنة 1995 في حدود 1,4 مليار دولار في السنة، ولكن مع مساهمة تحويلات جاليتنا المغربية، موجهة بصورة أكثر نحو التنمية الاقتصادية.

وفي هذه الظروف من المفروض أن تؤدي العمليات الجارية مع الخارج الى فائض في حدود 1,4 مليار دولار في السنة خلال سنتي 1993-1994 وملياري (2) دولار في السنة فيما بعد.

وتوافق القدرة على إستيراد السلع والخدمات الناتجة من هذه الأهداف مستوى يقدر بحوالي 10 ملايير دولار بين سنة 1992 وسنة 1994 ثم ترتفع تدريجيا في سنة 1995 لتصل 14,5 مليار دولار في سنة 1997، (2) ومن حيث الحجم يعني ذلك انخفاضا بحوالي 2٪ في المجموع على سنتي 1993/1994. ولا يبدأ الارتفاع إلا في سنة 1995. (زائد 5٪ سنويا)

(1) الأسعار المذكورة هي اسعار البترول الجزائري. وقد تبدو مرتفعة قليلا في سنة 1993 إذا أخذنا في الاعتبار مؤشرات شهر ديسمبر في السوق. الآن هذه السوق غير مستقرة والأسعار متأرجحة، وعلى العكس من ذلك فقد تظهر منخفضة نسبيا على الأمد المتوسط، ويتبين من مميزات الصادرات التي تم اقرارها في التقدير على أساس المعطيات المقدمة من وزارة الطاقة سقوط في الحجم سنة 1994 يعوضه تماما تطور الأسعار.

(2) للتذكير نورد أن الواردات تطورت كما يلي منذ سنة 1984:

1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	
9,93	9,47	11,49	11,34	9,77	9,29	11,89	12,87	13,01	بملايير دولار
52,03	52,27	64,69	72,46	58,42	55,46	82,27	115,60	113,8	بملايير ف

ميزان المدفوعات بإيجاز (الوحدة : مليار دولار امريكي)

1997	1996	1995	1994	1993	1992	
16,87	15,63	13,87	12,22	12,04	12,11	- الصادرات من السلع والخدمات
15,12	14,06	12,46	10,96	10,90	11,06	- منها المحروقات
						- الواردات من السلع والخدمات
14,64	12,83	11,28	10,29	9,96	9,93	- (بما فيها الاستيراد بدون دفع)
11,98	10,43	9,11	8,28	8,03	8,05	- منها البضائع
2,23	2,80	2,59	2,00	2,13	2,18	- باقي العمليات على السلع والخدمات
1,45	1,49	1,73	1,76	1,66	1,45	- إيرادات ونفقات أخرى صافية
3,85	3,85	4,05	4,86	5,78	7,07	- اقتراضات متوسطة وطويلة الأمد
- 6,68	- 7,06	- 7,66	- 8,70	- 9,34	- 9,42	- خدمة الدين (بما فيه ص ن د)
- 0,21	- 0,72	- 0,31	- 0,15	- 0,27	- 1,34	- تصحيحات على الأمد القصير صافية
+0,64	+1,00	+ 0,40	-0,30	-0,10	-0,06	- باقي ميزان المدفوعات (ما يعادل تغير إجمالي الاحتياط)
39,6	45,2	55,2	71,2	77,6	77,8	- النسبة بين خدمة الديون (بما فيه ص ن د) على الصادرات %

إن صلاحية مميزات ميزان المدفوعات على الأمد المتوسط، المشار إليها أعلاه، على أساس الفرضيات المعتمدة بالنسبة للعوامل الخارجية تقوم أساسا على قدرتنا على احتواء الواردات كما تم توقعها في سنتي 1993-1994 مع مراعاة السقف السنوي للقروض التجارية الواجب حشدها. فقد كان انزلاق تطور هذه القروض خلال السنوات الخمس الأخيرة مصدر تضخم خدمة الديون التي يتوقع انخفاضها في بداية العام ثم يؤجل في كل مرة إلى العام الموالي.

ولن يتردد المتعاملون في التجارة الخارجية في التمسك " بأولوية" استيراد المنتجات سواء لأنشطتهم أو لتمويل السوق، ولعله من السهل الاقتناع بحججهم وزيادة حجم القروض التجارية (12-36 شهرا) التي يمكن حشدها على الأمد القصير بالنظر إلى المستوى الحالي لاحتياطنا من الصرف، ومن جهة أخرى فإن شركاءنا الرئيسيين لن يترددوا في أن يقترحوا علينا خطوط قرض على الأمد القصير (12-36 شهرا) لدعم تجارتهم الخارجية دون مخاطر وبكسب أموال كبيرة (سويتنرس).

إن الاستسلام لهذا الأغراء قد يعرض للخطر تجسيد الهدف المتمثل في تقليص عبء خدمة الديون ويؤدي إلى جعل اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية أمرا لامناصا منه، ومن هنا تتجلى أهمية جهاز التوجيه والمتابعة الخاص بالتجارة الخارجية والذي أقيم من خلال "اللجنة الخاصة".

وعلى العكس من ذلك، فإن الانخفاض الهام المتوقع في مخزون المديونية الخارجية في الافتراض المعتمد يمكن التقليل منه وحتى استقراره بشرط يتمثل في حتمية الالتزام دوما

بسقف القروض التجارية المرتبطة به . وبعبارة أوضح فإن الموارد الإضافية المحتملة يجب أن تأتي من :

- القروض المالية ذات مهلة إعفاء هامة،
- قروض امتيازية ثنائية أو متعددة الأطراف،
- موارد لا تترتب عليها مديونية (حقوق دخول أو دفع نقدا قبل معرفة نتائج الاستكشاف بخصوص المحروقات والاستثمارات المباشرة و الصادرات الإضافية أو التحويلات الخارجية) .
- ومع ذلك، فإن الموارد الإضافية يجب أن تخصص بصفة أولوية للأغراض التالية :
- الاحلال محل قروض تجارية للاسراع في تخفيض نسبة خدمة الديون،
- تخفيف القيد على الواردات المخصصة للأنشطة المنتجة التي تثمر عملة صعبة صافية (تصدير أو تعويض استيراد بشكل ناجع) وللإستثمار الذي تتولد عنه مناصب شغل دائمة.
- الإسراع في إعادة تكوين الاحتياطي من الصرف.

2- الانتاج والتوازنات الاقتصادية:

2-1- الانتاج

نظرا للموارد المتوقعة يمكن أن يزداد اجمالي الناتج الداخلي في المتوسط بنسبة 2/سنويا خلال سنتي 1993 و1994 وبأكثر من 6٪ بين 1995 و1997.

ثم إن النمو الضعيف نسبيا في بداية الفترة سيعزز أساسا بفضل نمو الفلاحة والبناء والأشغال العمومية (على التوالي 4٪ و 6٪ في المتوسط قبل أن يتدعم بفضل مجمل القطاعات الأخرى في آخر الفترة).

ومن المتوقع أن يسجل قطاع البناء والأشغال العمومية بحكم الأولوية المعطاة لتلبية الحاجة الى المساكن وإلى توفير مناصب الشغل نمو بنسبة 6٪ سنويا بين 1993 و1995 و 5٪ من سنة 1996 إلى سنة 1997 ويتوقف بلوغ هذه النسبة من النمو على الانتهاء من تطهير مؤسسات القطاع وعلى ضمان تمويل القطاع على الوجه الأكمل خاصة بموارد البناء وبالتجهيزات.

كما يمكن للفلاحة، التي شهدت تقدما فعليا خلال السنوات الأخيرة، أن تمضي قدما أثناء الفترة المعينة كلها- إلا إذا طرأ جفاف خطير- في تسجيل نسب لابأس بها بفضل التحسن المرتقب في المردود وزيادة المساحة المزروعة ولاسيما المسقية منها.

وينبغي كذلك السهر على توفير وسائل الانتاج اللازمة لبلوغ هذه الأهداف للفلاحين وعلى استعمالها بصورة ناجعة لتجنب تبذير المياه والتجهيزات خاصة، وعلى أن يكون الإطار المؤسسي والتشجيعي مطمئنا للمنتجين .

وسيؤدي انخفاض الصادرات من المحروقات خلال السنتين القادمتين، وهو الانخفاض الذي تتبعه زيادة في صادرات الغاز ابتداء من سنة 1995 إلى إنخفاض فعلي في القيمة المضافة للقطاع من الآن حتى نهاية سنة 1994 ثم إلى نسبة زيادة قوية (قرابة 10٪) في سنتي 1995 و1996.

وفي الصناعة، التي تتخبط في مصاعب كثيرة طوال السنوات الأخيرة، يتمثل الهدف خاصة في احتواء انخفاض الانتاج الاجمالي للقطاع خلال سنتي 1993 و1994 قبل التطلع الى انتعاش فعلي في سنة 1995 بعد تخفيف القيود المتصلة بالتمويل الخارجي. كما يتعين استكمال عملية التطهير وإعادة الهيكلة التقنية والصناعية التي شرع فيها بحيث يتم تحسين الموارد الاضافية الصافية للاقتصاد. وعلى الأمد القصير وبالتماسك مع الأهداف والأولويات المحددة فإن الفروع المصدرة والفروع الممونة للبناء والأشغال العمومية أو للفلاحة والصناعة الصيدلية فقط يمكن أن تشهد بسرعة زيادة في انتاجها.

وهذا التطور قد يجعل في خلال سنة 1993 استعمال القدرات الانتاجية يصل الى حدود دون 50٪، بإستثناء الصناعات الزراعية الغذائية (+75٪) ومواد البناء (حوالي 70٪) والمناجم والمحاجر (60٪).

2-2- الواردات من السلع والخدمات:

ان التطور المتوقع في الواردات من السلع والخدمات، بناء على التقديرات الخاصة بالاياردات من صادرات المحروقات والهدف المتمثل في تقليص ثقل خدمة المديونية، سيتميز بانخفاض محسوس في سنتي 1993 و1994 ولن تظهر بوارد الانتعاش الا ابتداء من سنة 1995.

وعليه، فمن المهم جدا السهر خلال سنتي 1993 و1994 على أن تكون بنية الواردات من السلع والخدمات متمشية مع هدف تلبية الاحتياجات الأساسية للاقتصاد الوطني.

وهكذا، فإن الواردات من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية يمكن احتوائها بالترابط مع النتائج المرموقة المنتظرة في مجال الانتاج الفلاحي والتقليل من التبذير وضرورة كبح استيراد المنتوجات غير اللازمة، وفي هذا الاطار تمثل المتابعة المنتظمة للمخزون وتطبيق دفاتر الشروط وسيلة من وسائل التحكم في هذه الفئة من الواردات.

ومع ذلك فإن الواردات من المواد الوسيطة ومواد التجهيز لا يمكن أن تلبي مجمل طلبات جهاز الانتاج، وعليه ينبغي أن توجه بصورة أولوية للقطاعات التي تستجيب للاحتياجات والأهداف الأساسية المتمثلة في السكن والشغل، كما يجب العمل على تحقيق تمويل أفضل للمؤسسات مع تجنب تفاقم المديونية الخارجية، خاصة بفضل الاتفاقات التعويضية التي لاتتناول المنتوجات المصدرة بصورة تقليدية بل المواد الناتجة من الصناعات التحويلية التي تمكن من زيادة نسبة استعمال قدرات الانتاج.

إن ترتيبات اللجنة الخاصة، المنصبة طبقا للتعليمية رقم 625 الصادرة من رئيس الحكومة الى جانب التدابير التشجيعية ولاسيما الجبائية منها والتعريفية، ينبغي أن تمكن من تنظيم وتيرة التجارة الخارجية طوال هذه المرحلة من التقشف.

وانطلاقا من سنة 1995 سيتمكن تحسين ايراداتنا من تصدير المحروقات مع تخفيف حدة قيد المديونية الخارجية من انتعاش الواردات التي تتماشى مع أهداف استئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-3- التوازنات بين الموارد واستعمالاتها:

ان التطور المذكور أعلاه بخصوص الانتاج والمبادلات الخارجية في ميدان السلع والخدمات قد يؤدي الى زيادة ضعيفة في الموارد المتوفرة للاستهلاك والتراكم في سنتي 1993

و1994 وابتداء من سنة 1995 الى ارتفاع محسوس.

وفي غضون السنتين القادمتين سينتج عن انتعاش أنشطة البناء والأشغال العمومية نمو في الاستثمار الداخلي بنسبة 3,5٪ في سنتي 1993 و1994.

وإذا بقيت نسبة التراكم (تراكم اجمالي للأموال الثابتة) مستقرة في حدود 27٪ على طول الفترة كلها، فإن بنية الاستثمار الشامل ستتغير في سنتي 1993-1994 لصالح الاستثمار غير المنتج على الفور لكون الأولوية أعطيت للسكن ولتنمية المنشآت الأساسية.

إن توزيع المداخل المترتبة على ذلك قد تؤثر على الاسعار لدى الاستهلاك بما أن المقابل الانتاجي غير " قابل للاستهلاك " أو " للمبادلة " (بناءات ومنشآت أساسية على الخصوص) ومن ثم تتجلى ضرورة توسيع وحشد ادخار الأسر للتخفيف من التوترات التضخمية.

إن الاستثمار في القطاعات المنتجة مباشرة لا يمكن انعاشه بصورة ملموسة الا ابتداء من سنة 1995. الا أنه ينبغي بذل مجهود خاص خلال سنتي 1993 و1994 في اتجاه الاستثمارات ذات الفعالية بالقدر الكافي في الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة التصدير، ولإستكمال برامج الاستثمار القديمة في المؤسسات العمومية في اقرب الآجال، ولهذا الغرض تم رصد حوالي 30 مليار دينار بمساهمة من الخزينة عن طريق البنك الجزائري للتنمية لهذه البرامج خلال السنتين القادمتين.

ويتوقف تحقيق هذه الأهداف بما في ذلك الهدف المتمثل في التخلص من المديونية، بالضرورة على زيادة الادخار الداخلي وخاصة ادخار الأسر، وهي الزيادة التي تتطلب بدورها انخفاضا في نمو الاستهلاك المتوسط لكل ساكن، ويتعين الحرص على أن يكون عبء التقشف موزعا توزيعا عادلا وعلى أن تكون الطبقات الفقيرة أقل تحملا لهذا العبء من غيرها.

وإبتداء من سنة 1995 ومع التحسن المنتظر في الموارد، فإن الحفاظ على نسبة نمو مرتفعة نسبيا من اجمالي تراكم الأموال الثابتة، تصبح متماشية مع ارتفاع محسوس في استهلاك الأسر.

3 - الاستثمار:

إن تحديد سياسة استثمار على الأمد المتوسط يجب أن يراعي القيود التالية:

1- البطالة المتفشية بنسبة تزيد عن 20٪ من البالغين اليوم سن العمل والتي هي في تفاقم مع زيادة الطلب الجديد على العمل (+4٪ سنويا) وهي الزيادة التي تفوق النمو الديمغرافي نفسه والمرتفع أصلا (+2,6٪).

وسيتزايد هذا الطلب فعلا في حدود 250.000 شخص سنويا بينما لا تتعدى مناصب الشغل الموفرة خلال السنوات الأخيرة 80 الى 100.000 في السنة .

2- السكن الذي بلغ فيه العجز من العرض مقارنة بالطلب حدا جعله أحد أهمها مشاكل المجتمع ويشكل تفرقة غير مقبولة في صفوف المواطنين، وعليه ينبغي الاسراع في ضبط الأمور لبلوغ وتيرة تسليم 200.000 مسكن سنويا على الأقل للشروع في امتصاص هذا العجز الخطير.

3- التخلص من المديونية الخارجية تماشيا مع الهدف المتمثل في تخفيف خدمة الديون

التي تقلل التمويلات الخارجية الصافية خلال الفترة الانتقالية (الأفي حالة اعادة تمويل غير أكيد للمديونية). وتشكل بذلك استقطاعا من الادخار الداخلي.

وعليه، فإن هذا الادخار يجب أن يزداد وأن يتم حشده وتوجيهه بصورة أفضل نحو الاستثمار المنتج والسكن.

4- القدرة على امتصاص الاستثمارات الانتاجية الجديدة (الصناعة من غير المحروقات على الخصوص) محدودة نسبيا بالنظر الى الوضع الحالي الذي تتسم به المؤسسات العمومية (مرحلة اعادة الهيكلة) ولكن ينبغي مع ذلك الانطلاق من الآن في مشاريع جديدة ذات مردودية من الناحية الاقتصادية وتندرج في اطار انعاش التنمية على الأمد المتوسط وتوفير الظروف الملائمة كذلك لتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

ولهذا الغرض، يتعين تشكيل غلاف مالي لدراسات تخص مشاريع " للنضج" خلال هذه المرحلة الانتقالية. كما سيتم تشجيع انشاء شركات مختلطة مع شركاء أجنب في مجال المشاريع الكبرى بحيث يتم:

- ضمان مردودية مشاريع،

- توسيع الأسواق (التصدير خاصة)،

- التحكم في التكنولوجيا،

- الحد من الاستقطاع من احتياطي الصرف على الأمد القصير.

إن حدة هذه القيود الأربعة قد تتفاقم مع مر الزمن نظرا للضغط الديمغرافي وتجعل من الضروري اعداد مخطط يتحكم في النمو الديمغرافي.

وعليه، فإن سياسة الاستثمار يجب أن تتمحور حول الحتميات التالية:

- الفعالية، أي أن شيئا فشيئا كل دينار وكل دولار يستثمر يساعدان على زيادة الانتاج وعلى تخفيف الضغط على الموارد النادرة (حصيللة العملة الصعبة ايجابية جدا).

- توفير مناصب شغل دائمة وبأقل كلفة، فمن غير المعقول إقرار الكلفة المفرطة حاليا في المستقبل لانشاء مناصب شغل على العموم 3,5 الى 4 ملايين دينار لمناصب شغل موفرة (270 مليار دينار تراكم في سنة 1992 مقابل 60 الى 80.000 منصب عمل موفر).

- التقليل من أجال تسليم الاستثمارات (وهي أجال طويلة أكثر من اللزوم وتحشد موارد بلا فائدة).

وبعد الفترة 1993-1994 التي ستظل فيها بنية الاستثمار غير متوازنة لصالح القطاعات غير المنتجة مباشرة (تماشيا مع انعاش نفقات التجهيز للدولة) يتعين تصحيح هذا الاختلال تدريجيا والرجوع نحو نسبة معينة في حدود مايلي:

- 50 الى 55٪ منتجة مباشرة (بما في ذلك الري).

- 20٪ سكن، بما في ذلك تهيئة أراضي البناء.

- 25 الى 30٪ غير منتجة مباشرة .

وعلى مستوى استثمارات الدولة، يعني هذا أن التركيز سيتم خاصة في غضون السنتين

القادمتين، بغض النظر عن الأنشطة الأولوية المحددة في برنامج عمل الحكومة على استكمال البرامج الجاري انجازها لتسليم أقصى عدد من المنشآت الأساسية دون اهمال مع ذلك الاستثمارات الأساسية بالنسبة للمستقبل (التربية والتكوين).

وفعلا، إن تسليم الحد الأقصى من المنشآت الأساسية يفيد من ناحيتين هما :

- يقلل من الضغط الذي يمارسه الطلب الاجتماعي.

- يحرر موارد ظلت حتى الآن مجمدة في الاستثمارات الجاري انجازها.

إن الانطلاق في " ورشات جديدة" بعدد مفرط لا يتناسب مع قدرات الانجاز قد يؤدي الى "تصادم الأهداف" وهو ما يؤدي بالتالي الى عدم مراعاة الأولويات المقررة والى تضخم متزايد.

ومن الأفضل أن تركز الجهود في بعض القطاعات على تحقيق مردودية المنشآت الأساسية الموجودة (وسائل التسيير والتأطير وتجهيز المصالح والصيانة والتقليل من التبذير) لتمكين توجيه الموارد ووسائل الانجاز الى انجاز البرامج الجديدة ذات الأولوية (السكن وحشد المياه وتوزيعها وتحديث شبكة السكك الحديدية والهاتفية وبرنامج خاص بالجنوب وإعادة الاعتبار لمصالح الدولة...).

إن حشد قدرات الانجاز الوطنية توجه نحو التخفيف المنشود من قلة التشغيل الذي يتدعم بأعمال جديدة ترمي الى تقليص البطالة مع إلتفاف الشبيبة في نفس الوقت حول مهام ذات مصلحة وطنية.

بالإضافة الى الأعمال، مثل التي تتمثل في تشجير الأحواض السفحية للسدود والأشغال العمومية للطرق وصيانة الطرقات وفي الوسط الحضري، يتم ترغيب الشبيبة في المساهمة في تكوين الممتلكات العمومية من خلال اطار مساهمة منظم، يتعين على الادارات العمومية أن تحدده وتطبقه.

وبخصوص السكن، وتماشيا مع الأولوية القصوى الممنوحة لهذا القطاع، يتعين أن تخصص له على الأقل منذ 1993-1994 نسبة 5٪ من اجمالي الناتج الداخلي، أي حوالي 50 مليار دينار بدمج جميع التمويلات من إيدار الأسر وودائع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والودائع المصرفية، وتنمية الترقية العقارية وتسديدات الخزينة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وتخصيصات الميزانية (مباشرة أو غير مباشرة عن طريق تهئية أراضي البناء بما في ذلك الصندوق الوطني للسكن). كما ينبغي إعادة النظر في تنظيم منظومة تمويل السكن بما في ذلك مكانة الوسطاء الماليين على ضوء حجم الموارد التي يجب حشدها وإعادة توزيعها في السنوات القادمة.

وفي القطاعات المنتجة ينبغي التركيز بالدرجة الأولى على توفير ظروف انعاش الاستثمارات خاصة من خلال مايلي:

- تكييف الاطار المؤسسي (القانون التجاري، قوانين 1988 قانون الاستثمارات...).

- توضيح خطة تمويل الاستثمارات المنتجة (دور البنك الجزائري للتنمية، دور البنوك، دور المؤسسات الجديدة المحتملة ودور السوق المالية...).

- إعادة الاعتبار لاعادة هيكلة المؤسسات العمومية (في جميع جوانبها).

- إنعاش الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة عن طريق أعمال التهيئة العمرانية (إنشاء مناطق نشاط) والنهوض بالبلديات والمناطق الفقيرة وتشجيع المستثمرين خاصة في مجال القرض (الذي يخصص في مرحلة التقشف هذه للمنتجين عوض أن يوجه للتجار) .
وأخيرا تحديد استراتيجية صناعية على الأمد المتوسط (أنشطة التصدير وتأمين الموارد والتكامل واستبدال الواردات) وتسطير مخطط تمويل ملائم (دور ومكانة الادخار الخاص الداخلي ودور ومكانة الاستثمارات المباشرة ودور ومكانة رؤوس الأموال العمومية ...) .

4 - التضخم:

في معاينة الوضع الذي مهد لبرنامج عمل الحكومة وردت الإشارة الى الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الكلية التضخمية.

وفعلا، فإن التضخم سواء كان مفتوحا أي يعكسه مؤشر الأسعار حقيقة أو مكبوتا مع ما يرافق ذلك من سوق موازية وندرة الموارد يشكل عائقا لنظام نمو دائم وناجع كما يزيد من حدة التوترات الاجتماعية.

وفي الفترة الانتقالية نحو اقتصاد تنافسي يخضع لقواعد السوق التي تتطلب مستوى من التضخم يضاهي الوتيرة الدولية تفاقم مصاعب التحكم في التوترات التضخمية بفعل حتمية التخلص من المديونية الخارجية من جهة، وارتفاع المديونية الداخلية العمومية من جهة أخرى.

ان الهدف التمثيل في انخفاض وتيرة التضخم لا يمكن بلوغه الا اذا أصبح تمويل التنمية على الأمد المتوسط ناتجا أكثر فأكثر من الكسب المسجل في الانتاجية الاجمالية للاقتصاد، الأمر الذي يقلل من تعرض برامج التنمية تجاه تقلبات أسعار البترول.

ولهذا الغرض يتعين على الخصوص القيام بما يلي:

- مراقبة تطور الكلفات الداخلية بواسطة سياسة مداخيل ملائمة، يرتبط تطورها بنمو الانتاج وبتحسن محسوس في المردود الجبائي.

- تنمية الادخار خاصة المحدد بأجل وتوجيهه نحو الأنشطة المنتجة والسكن.

- تنظيم سوق الصرف الحرة (المنصوص عليها في برنامج عمل الحكومة) في اطار توجيه الطلب نحو استيراد المنتجات المفيدة اجتماعيا وتخفيض سعر الصرف في هذه السوق والاتجاه نحو توحيد سعر الصرف في النهاية.

- التحكم في تطور عجز الميزانية والخزينة.

- التحكم في تطور القروض للاقتصاد وخاصة نحو المؤسسات العمومية والسهر على أن يكون للقروض الممنوحة مقابل يتمثل في خلق ثروات.

وبخصوص سنة 1993، ونظرا لأثر تأجيل رفع الأسعار أثناء السنة في نهاية السداسي الأول لسنة 1992، ورغم الاستقرار المقرر في سعر الصرف، فإن الأسعار لدى المستهلك قد ترتفع بنسبة 16% من المتوسط ويكون عامل انكماش اجمالي الانتاج الداخلي من غير المحروقات في حدود 18%، ويقوم هذا التوقع أيضا على مستوى عجز في الميزانية في حدود 167 مليار دينار (5، 14 من اجمالي الناتج الداخلي) منها 120 على الأكثر تكون في شكل نقد (01،4% من اجمالي الناتج الداخلي) .

ان التخفيف المنشود في مجال التضخم وإنعاش البناء المكثف للمساكن ينبغي أن يعيد الأمل للمواطنين ويجعل التقشف المطبق مع مزيد من التضامن والعدالة الاجتماعية مقبولا لدى الجميع.

ويمثل هذا الهدف الذي يخضع للإرادة في مجال التضخم وتيرة تقل بنسبة النصف عن وتيرة سنة 1992. ومع ذلك فهو هدف يمكن بلوغه اذا توصلنا الى التحكم في الكلفة الداخلية (تطور الأجور والمداخيل الأخرى ومراقبة هوامش المنظومة المصرفية ومراقبة القرض للاقتصاد بالحرص على أن يكون له مقابل انتاجي...).

ويعتبر الهدف فيما يتعلق بسنة 1994 في جعل هذه النسب تتراوح بين 13 و 14٪ لتصل في نهاية الفترة الى وتيرة التضخم الدولية (4 الى 5٪).

إن مصرفية التدفقات المالية الحالية للاقتصاد غير الرسمي خاصة عن طريق إلزامية التوظيف المصرفي المسبق لعمليات التجارة الخارجية وكذلك بواسطة محاربة التهريب والغش الجبائي تساعد على زيادة موارد الميزانية وعلى التقليل من عجز الخزينة من النقد الذي يؤدي الى الضغوط التضخمية.

كما يساعد تأطير الأجور في المؤسسات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري الى جانب التحكم في نفقات العاملين في الادارة على انجاز هذه الأهداف. ويمكن تسهيل ذلك بواسطة توفير أفضل للموارد الأساسية والأدوية (1) وعن طريق هدنة في ارتفاع الأسعار.

5 - المداخيل والاستهلاك والادخار:

تميز تطور المداخيل والاستهلاك منذ عدة سنوات بما يلي:

- انخفاض في حجم الاستهلاك لكل ساكن بنسبة 20٪ بين 1984 و 1991.
- خسارة اجمالية في القدرة الشرائية للأجراء شملت على الخصوص الطبقات المتوسطة.
- زيادة هامة في بطالة المقبلين على العمل لأول مرة.
- زيادة في تمركز المداخيل.

وهذا يوضح من جهة ضعف فعالية آليات التحويل والدعم الضمني أو الصريح للأسعار لدى الاستهلاك المعممين لجعل الأسر تقريبا، ويوضح من جهة أخرى نقائص آليات الجبائية وشبه الجبائية لاعادة توزيع المداخيل.

الى جانب ذلك، زاد توسع الاقتصاد غير الرسمي وسهولة الأثراء السريع دون مقابل انتاجي من حدة المطالبة بتحسين الأجور الاسمية للعمال دون مقابل في الكسب من حيث الانتاجية أحيانا. كما يغذي ذلك النزعة نحو التخلي عن العمل المنتج.

وعلى الأمد القصير، ينبغي السعي الى الحد من انخفاض القدرة الشرائية المتوسطة للإجراء مع تنظيم محدد لتحويل المداخيل المخصص للفئات المحرومة فعلا من المواطنين.

وعلى الادارة الجبائية من جانبها أن تنعش عملها بحيث يتم توسيع مجال الخاضعين للضريبة وتنظيم أعمال التضامن اللازم والعمل على أن تكون الضريبة المدفوعة تتماشى مع القدرة التمويلية الفعلية للمواطنين.

(1) ينبغي الشروع على الأمد القصير في أعمال للقضاء على الفوضى الحالية في مجال سعر الأدوية.

ويتعين كذلك الشروع في تفكير حول كفاءات تطبيق وتوسيع آليات الحماية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن نسب الاشتراك في الضمان الاجتماعي والتقاعد ينبغي مراجعتها نحو الارتفاع مع توسيع متوسط نسبة التحصيل على الاشتراكات (1).

وتشير التقديرات إلى انخفاض في القدرة الشرائية للأجراء بنسبة 4٪ في غضون السنتين المقبلتين، ويمكن تعويض ذلك ابتداء من سنة 1995 بالتحسن التدريجي المنتظر في حدود 5٪ للقدرة الشرائية على مدى 3 سنوات.

ومن جهة أخرى، فإن التحكيم الذي فصل لصالح الاستثمار يقتضى تطورا معتدلا في الاستهلاك لسنتي 1993 و 1994 ويستأنف هذا التطور ابتداء من سنة 1995 كما يتدعم هذا التحكيم بفضل الأولوية المعطاة للسكن الذي يعتبر أحسن حافز لادخار الأسر.

وقد يمكن التطور المنتظر في استهلاك الأسر (1,5٪ و 1٪ بالقيمة الحقيقية في سنتي 1993 و 1994 على التوالي) من توفير ادخار في حدود 80 مليار دينار في خلال هاتين السنتين. ويبقى مع ذلك حشد هذا الادخار وتوجيهه نحو القطاعات المفيدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية (تشجيع التوفير من أجل السكن وأدوات مالية جديدة وتحسين الخدمات المصرفية وتشجيع تحويلات المغتربين والحد من القرض للتجارة بل وإزالته...).

إن انعاش الاستهلاك ابتداء من سنة 1995 ينجز عنه انخفاض ملموس في نسبة ادخار الأسر الذي يمكن تعويضه جزئيا بواسطة جمع أفضل للسيولة المتوفرة، وإلى جانب ذلك، فإن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسات من المفروض أن تتحسن تدريجيا (إعادة الهيكلة الصناعية ثم انتعاش العرض في سنة 1995 مع إعادة انتشار التحويلات الجارية للمغتربين نحو القطاع المنتج).

6 - المالية العامة :

من المفيد، القيام بتحليل وضع المالية العامة خلال السنوات الأخيرة بغية تسليط الضوء على توقعات الأمد المتوسط.

6-1- الوضع الحالي:

يمتاز الوضع الحالي بظهور عجز الميزانية والخزينة من جديد (7,3٪ من إجمالي الناتج الداخلي للخزينة في سنة 1992) رغم الآثار الايجابية النظرية المنتظرة من تخفيض سعر الدينار على الموارد الصافية للدولة.

إن الجدول الوارد أدناه يعيد إلى الأذهان معطيات عمليات الخزينة خلال السنوات الأربعة الماضية ويبرز بذلك العناصر التالية:

- بعد تصحيح الأثر المباشر لاختلاف عمليات تخفيض قيمة الدينار، فإن الزيادة الشاملة المجمعة على مدى 3 سنوات لجموع إيرادات الميزانية تبلغ 88 مليار دينار (بما في ذلك أثر زيادة سعر البترول في السوق الدولي).

(1) هذه النسبة كانت دوما أقل من 80٪ منذ 8 سنوات.

- تبلغ الزيادة المجمعة في كتلة أجور الدولة والمؤسسات العمومية الادارية (من غير المستشفيات) وحدها 103 مليار دينار، وهو ما يوافق توزيعا متوسطا مجمعا للقدرة الشرائية في الادارة في حدود 9٪.

- الزيادة الكبيرة هذه في نفقات صندوق تعويض الأسعار (بما في ذلك الدعم المباشر للمداخل) تلزم الدولة الى حد يفوق آثار زيادة الأسعار.

- من جهة أخرى نجد أن الموارد المخصصة للميادين التالية قليلة نسبيا :

* التجهيز العمومي (7٪ فقط من اجمالي الناتج الداخلي مقابل 16٪ في سنة 1984).

* عصرنة الادارة العمومية (وسائل الخدمات) وصيانة المنشآت الأساسية (الاقتصادية والتربوية والصحية).

* التكفل بالمديونية العمومية: القسم الكبير منها ممول فعلا بمكشوف مصرفي للمؤسسات العمومية (الديوان الجزائري المهني للحبوب خاصة) أو بإعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر (اقتراضات لميزانية المدفوعات).

* على مستوى المؤسسات العمومية إنعكس جزء من خسارتها في الصرف على الأسعار وجزء آخر تكفل به صندوق التطهير وجزء ممول على المكشوف المصرفي، الذي تقوم الآن الخزينة بإعادة شرائه، وبذلك فإن جزءا من الموارد الصافية لانخفاض قيمة الدينار - كان من المفروض نظريا أن يوجه نحو ازالة مديونية الخزينة تجاه المنظومة المصرفية - قد تم إمتصاصه بزيادة النفقات.

بملايير دج

تغير التراكم الاجمالي على سنوات 89-92	1992	1991	1990	1989	
359.7+	307.5	248.9	152.5	116.4*	ايرادات الميزانية
173.0+	177.5	153.9	74.5	44.3	منها جباية بترولية على التصدير
54.2+	*47.0	33.9	21.9	16.2	جباية على الواردات
271.7+	146.7	110.4+	14.6+	-	اثر سعر الصرف على مستوى المتوسط في 1989
159.8+	243.0	153.8	136.5	124.5	نفقات التشغيل
102.5+	118.1	81.2	59.5	52.1	كتلة الأجور
74.9+	* 58.3	17.7	1.0	0.7	اعانة مالية لصندوق التعويض
17.8+	20.6	17.5	14.2	11.5	المديونية العمومية
50.3+	77.2	58.3	47.7	44.3	نفقات التجهيز خارج صندوق التطهير
85.6+	59.5	26.1	-	-	خروج أموال من صندوق التطهير
-	52.5	9.5	-	-	منها خسارة الصرف
-	72.9-	7.9	17.0	8.4-	اجمالي باقي الخزينة

* تم تحويل جزء من الرسم التعويضي في سنة 1992 على إيرادات الميزانية (وبالتالي على الاعانة المالية لصندوق التعويض).

وإن هذا الوضع في المالية العامة (ضعف موزون موارد الميزانية وخاصة الجباية العادية والمستوى العالي من النفقات) يعكس الوضع العام للاقتصاد المتميز بركود نسبي للإنتاج (من غير الفلاحة) وانكماش الوعاء الجبائي وضعف مصرفة الاقتصاد الذي يزيد من تفاقم إختلال التوازنات المالية والتوترات التضخمية. ومع الارتفاع المتوقع في المديونية العمومية الداخلية ولكي لا يؤدي ذلك إلى تصاعد مضر في الأسعار والأجور لابد من إعداد مجموعة تدابير وأعمال ترمي إلى التحكم في تطور المالية العامة وخاصة عن طريق مايلي:

- تحسين الإيرادات بواسطة توسيع الوعاء الجبائي ومصرفة الاقتصاد لاستجلاب التدفقات المالية " غير الرسمية " خاصة ومحاربة الغش الجمركي وإقامة ضريبة على الممتلكات ومساهمة التضامن الوطني والمزيد من فعالية الإدارة الجبائية وتحسين مستوى أداء المؤسسات العمومية التي ينبغي أن تجلب الأرباح للدولة.

- ترشيد وتحسين فعالية النفقات العمومية (بما في ذلك تسيير كتلة الأجور) والبحث عن كفاءات جديدة لتمويل البعض منها، وفي هذا المجال يمكن أن نذكر:

* تحليل دور وتنظيم وفعالية بعض المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري) وطريقة تمويلها.

* النظر في أشكال أفضل في تنظيم وتسيير بعض الأنشطة الملحق للخدمات العمومية.

* دراسة فعالية بعض النفقات الاجتماعية بغية تحديد أفضل للأعمال وتوزيع يتسم بمزيد من التضامن في تمويل هذه النفقات.

6-2 - توازنات الخزينة على الأمد المتوسط:

إن التوقعات المستقبلية على الأمد المتوسط في مجال المالية العامة تم وضعها بالتماسك مع التوقعات الخاصة بالتوازنات العامة للإقتصاد ومع مراعاة العوامل التالية:

أ- الحفاظ على نسب الضغط الجبائي على المداخيل كما هو مقرر لسنة 1993 وتشجيع مدخول العمل المنتج (المأجور وغير المأجور) .

ب - الاستمرار في تطبيق تعديلات أسعار البترول والغاز المسلم لمصانع التكرير (السوق الداخلية) وللشركة الوطنية "سونلغاز" مع السهر على حماية الأسر المحرومة (مستويات الاستهلاك الدنيا).

ج - استقرار سعر المصرف الرسمي في سنة 1993 وتطور معتدل في السعر (السوق الحرة والمنظمة) في سنتي 1994 و 1995 تماشيا مع زيادة حجم الواردات الممولة من سوق الصرف الحرة.

د - استقرار المبلغ الإجمالي للإعانات المالية المخصصة لصندوق التعويض في مستوى سنة 1993 بالقيمة الاسمية، وهذا يعني الترشيح التدريجي للنفقات وتحقيق توزيع أفضل لأعباء شبكة الدعم الاجتماعي مع الأعوان الاقتصادية الأخرى.

هـ - التخفيف الكبير في تطور كتلة الأجور تماشيا مع هدف محاربة التضخم.

و - بخصوص أسعار الفائدة المتعلقة بالمديونية العمومية الداخلية، تطبيق أسعار متفاوتة وفقا لطبيعة الدين : (سندات التجهيز والتزامات إعادة شراء الديون المصرفية للمؤسسات والمديونية الخارجية) ولا يؤخذ في الاعتبار ما قد يدفع من فائدة عجز الخزينة في شكل نقود.

ز- نهاية عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية على مستوى الالتزامات في نهاية سنة 1992 أي أن بنية حصيلات المؤسسات تعاد دراستها في نهاية سنة 1992 (مع الأخذ في الاعتبار تقاطع الديون العائدة إليها والواقعة عليها).

ح- إعطاء انطلاقة جديدة وتدرجية لنفقات التجهيز العمومي (من غير نفقات التطهير المالي) ثم تحقيق استقرارها في حدود 10% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 7,8% في سنة 1992.

وفي هذه الظروف يأتي محور تطور عمليات الميزانية خلال السنوات الخمس القادمة حول النقاط التالية:

- استقرار نسبي في إيرادات الميزانية في حدود مستوى سنة 1993 (29% من إجمالي الناتج الداخلي بخصوص الموارد الإجمالية و 17% فيما يتعلق بالجباية البترولية).

- التخفيف من الزيادة في ميزانية التسيير انطلاقا من سنة 1995 كي تكون في حدود 20% من إجمالي الناتج الداخلي في نهاية الفترة، وفعلا فإن الاستقرار خلال سنتي 1993 و 1994 من حيث نسبة إجمالي الناتج الداخلي وكتلة الأجور (12%) والاعانات المالية سيمحي بآثر ارتفاع المديونية العمومية. ثم أن عجز الميزانية خارج صندوق التطهير البالغ 1,3% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 1992 قد يرتفع بنسبة كبيرة في سنتي 1993 و 1994 (7,3% و 8,2% من إجمالي الناتج الداخلي على التوالي) ثم ينخفض في سنة 1995 قبل أن ينحدر إلى ما دون 2% في سنة 1997.

وإذا أخذنا في الاعتبار من جهة السلفيات والتسبيقات من الخزينة إلى المؤسسات لإنهاء برامج الاستثمار التي انطلقت (حوالي 50 مليار دينار مجمعة على مدى الفترة) ومن جهة أخرى التسديدات إلى الخزينة (سوناطراك والتزامات المؤسسات الأخرى) فإن الباقي في الخزينة (من غير صندوق التطهير) يكون في عجز بنسبة 8% سنة 1993 و 9% في سنة 1994 و 2% في نهاية الفترة.

أما عن صندوق تطهير المؤسسات، بعد إعادة شراء المكشوفات المصرفية للمؤسسات البالغة 300 مليار دينار إجمالا دون إدراج الأعمال الأخرى الخاصة بالتطهير (ديون البنك الجزائري للتنمية) سيظل يتحمل خسارات الصرف للبنوك على القروض السابقة لحساب الدولة (ميزان المدفوعات) من جهة، والمستحقات من أصل الدين والفوائد المستحقة على التزامات إعادة شراء المكشوفات المصرفية للمؤسسات. وهكذا فإن خروج الأموال من هذا الصندوق سينقص في سنة 1994 ليستقر في حدود 37 مليار دينار في نهاية الفترة (أي في 1995-1997 حوالي 2% من إجمالي الناتج الداخلي).

ويكون للباقي الإجمالي في الخزينة عجز في سنتي 1993 و 1994 يزيد عن 180 مليار دينار سنويا، أي 15% من إجمالي الناتج الداخلي. وينبغي النظر إلى هذا العجز من حيث حجمه ومدته وكذلك خاصة إلى كيفية تمويله.

وللتوصل إلى التخفيف من آثاره السلبية وتجنب المخاطر الفعلية لديناميكيته الخاصة لابد من تخفيضه من الآن حتى سنة 1995 ليصل إلى مستوى 3% في نهاية الفترة بالاعتماد خاصة على الأعمال التي ورد ذكرها أعلاه والرامية إلى ترشيد النفقات وتصحيح موارد الميزانية وتنظيم انعاش الإنتاج والصادرات.

وعند الأخذ في الاعتبار للمستحقات من الديون الخارجية (بالاتصال خاصة مع تسديد ديون إعادة التمويل التي تكفلت بها الخزينة) وتسديد سندات التجهيز والخزينة (10 الى 12 مليار دينار/ سنة) سيما للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لتمويل السكن الاجتماعي لتصل الى احتياج فعلي في مجال تمويل الخزينة في حدود 120 الى 150 مليار دينار/ سنة في سنتي 1993 و 1994 (10,5 الى 11٪ من اجمالي الناتج الداخلي تقريبا) وهو الاحتياج الذي يؤثر سلبا حين انتقاله الى الشكل النقدي على تحقيق الهدف المتمثل في محاربة التضخم، وينبغي التحضير لبلوغ هدف التقليل من العجز النقدي للخزينة من 3 الى 4٪ من اجمالي الناتج الداخلي في نهاية الفترة، بحلول سنة 1993، سيما وأنه لم يتم الأخذ في الاعتبار أعباء الفائدة على هذا العجز.

وهكذا خلال السنوات الخمس القادمة، والى جانب المديونية الخارجية الواقعة على عاتق الخزينة وتطهير حسابات القطاع المنتج (300 مليار دينار من المكشوفات المصرفية التي أعيد شراؤها) فإن الالتزامات الجارية الخاصة بالمديونية العمومية الداخلية تتضاعف لتصل الى نسبة تزيد عن 45٪ من اجمالي الناتج الداخلي.

وفي الخلاصة، يبدو من الضروري التفكير من الآن في اتخاذ تدابير ترمي الى تقليص الحصة التي تتحول الى نقد من عجز الخزينة وكذلك في مستوى هذا العجز وذلك عن طريق مايلي على وجه الخصوص:

- مراقبة أكثر فعالية لتطور المداخل، بما في ذلك في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية تماشيا مع تطور الانتاج والانتاجية.

- تحسين مردود المنظومة الجبائية.

- التعجيل في تطبيق إعادة الهيكلة الصناعية.

7- النقد والقرض :

7-1- الوضع الحالي:

يتميز الوضع الحالي للنقد والقرض بما يلي:

- سيولة في الاقتصاد أقل مما كانت عليه منذ بضع سنوات، فالكتلة النقدية (ك 2) تمثل 48٪ الانتاج (اجمالي الناتج الداخلي) مقابل 90٪ قبل ثلاث سنوات.

- ضعف مصرفة الاقتصاد الذي تعكسه حصة الأوراق النقدية المتداولة في الكتلة النقدية وهي الحصة التي مازالت بحجم مفرط (35,5٪ من ك 2) وإن كانت في انخفاض بالنسبة لسنة 1992.

- لجوء المصارف يوما الى إعادة التمويل من بنك الجزائر وإعادة التمويل هذه كثيرا ما تشكل أهم تغير في القرض للاقتصاد في حين تزداد من جهة أخرى القروض الصافية للدولة تماشيا مع الحاجة الى تطهير المؤسسات العمومية وعجز الخزينة من النقد (51 مليار دج في سنة 1992).

وهذه العناصر تعكس مايلي:

* ضعف الانتاج الإجمالي الذي يزداد أثره في الطلب على القرض بحكم المستوى العالي من مستحقات المديونية الخارجية.

*عدم فعالية آليات تسيير العرض والطلب النقدي (القانون التجاري والسوق المالية ورؤوس الأموال....الخ) .

* ضعف آليات تحفيز الادخار: المصالح المالية غير ناجعة (البنوك والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط) الى جانب وجود سعر فائدة غير مشجع.

7-2- النقد والقروض على الأمد المتوسط:

إن التقديرات الخاصة بتطور النقد وما يقابله بالتماسك مع تطور ميزان المدفوعات والمالية العامة وتوازنات المبال الفعلي مع الأخذ في الاعتبار هدف التحكم في تطور التضخم، تتوقع زيادة في الكتلة النقدية بنسبة 25٪ في سنة 1993 وفي حدود 8٪ في نهاية الفترة، وفي هذه الفرضية ستزداد سيولة الاقتصاد في سنتي 1993 و 1994 (0,52 الى 0,55) ثم تستقر في حدود 0,56 (مقابل نسبة قدرها 0,9 في سنة 1989).

وهذا التطور في الكتلة النقدية يؤدي الى وتيرة نمو في القروض للاقتصاد في حدود 9٪ سنة 1993 وهي نسبة تقل عن نسبة الانتاج غير البترولي.

وعلى الأمد المتوسط يزداد هذا التطور حدة ويؤدي الى اخلاء المؤسسات التي تجد نفسها خاضعة لقيود في ميزانية يزداد صعوبة نظرا لقدراتها الانتاجية الكبيرة غير المستعملة.

إن تقليص اعباء المؤسسات عن طريق التطهير المالي (الذي تم أو الجاري تطبيقه) الى جانب سياسة ملائمة في مجال الموارد البشرية والأجور يساعد على جعل القيود معتدلة دون التوصل مع ذلك الى ازالته تماما.

وعليه لابد أن من اجراء تحكيم دائم بخصوص السنتين 1993 و 1994 على الأقل بين تقليص القروض للمؤسسات وهدف التحكم في التضخم في فترة التقشف.

وإن أثر هذا التحكم سواء على الكلفة الاجتماعية لاعادة الهيكلة الصناعية أو على تدهور القدرة الشرائية لأكثر الفئات حرمانا، لا يمكن التخفيف منه الا بواسطة مايلي :

- انخفاض ملموس في مستوى عجز الميزانية ابتداء من سنة 1993 الى سنة 1994.

- تحسين الموارد الخارجية (دون الاستدانة على الأمد القصير)، وهو ما يؤدي الى تخفيف قيود الاستيراد على المؤسسات من أجل زيادة العرض .

- الأسراع في الترويج في الادخار الذي يتوقف بدوره على تكثيف تسليم المساكن من جهة وعلى بداية تجسيد محاربة التضخم من جهة أخرى.

الملاحق

الجدول 1

التوازنات بين الموارد والاستخدامات 1991 - 1997

ملايير الدنانير

متوسط النمو السنوي % 1997 - 1992		1997			1993			1992			1991	
		القيمة الجارية	النمو%		القيمة الجارية	النمو%		النمو %		القيم	القيمة	
			السعر	الحجم		السعر	الحجم	السعر	الحجم			
10,5	4,4	1747	4,7	5,0	986,6	12,8	2,1	19,9	2,7	856,6	695,8	اجمالي الانتاج الداخلي
6,5	4,3	402,6	3,2	10,1	249,2	5,8	-1,8	26,9	-1,3	240,6	198,6	الواردات
6,5	4,8	358,5	3,2	11,1	213,9	5,2	-2,1	27,2	-2,0	208,4	173,9	البضائع
6,0	0,8	44,1	3,5	2,7	35,3	9,5	0,1	25,0	3,1	32,3	24,7	الخدمات
6,4	4,8	457,3	4,1	3,7	265,9	-0,6	0,7	5,2	2,7	265,4	245,6	المصادرات
6,3	4,5	408,2	4,2	3,3	239,8	-1,1	0,3	3,9	2,6	241,6	226,8	المحروقات
7,9	11,9	26,5	3,5	10,0	12,8	3,9	4,7	21,6	-3,9	11,8	10,1	بضائع أخرى
8,1	5,0	22,6	3,4	5,0	13,3	4,9	5,0	20,8	14,0	12,0	8,7	خدمات
10,6	4,2	1693	4,2	6,9	969,9	15,0	1,4	26,3	1,5	831,9	648,7	اجمالي النفقات الداخلية
10,8	3,6	1105	4,3	6,0	650,9	15,9	1,6	31,6	1,7	552,8	413,2	الاستهلاك النهائي
10,8	3,7	1035	4,3	6,2	607,9	16,0	1,6	31,8	1,9	514,9	384,2	الأسرة
11,1	2,2	69,8	4,0	3,5	43,0	14,0	2,2	28,7	-1,1	36,9	29,0	الادارة
9,8	5,7	642,4	5,4	3,4	335,7	7,3	3,0	3,3	4,2	303,8	282,6	الادخار الداخلي
10,2	5,2	587,8	4,1	8,6	319,0	12,7	1,5	18,2	0,3	279,0	235,5	التراكم الثابتة
10,2	5,0	555,9	4,1	6,9	311,6	12,6	3,3	22,1	2,6	267,7	220,7	اجمالي تراكم الاموال الثابتة
10,4	0,9	31,9	4,4	51,9	7,4	14,5	-42,5	17,8	-35,2	11,3	14,8	تغيير المخزون
-	-	54,6	-	-	16,7	-	-	-	-	24,8	47,1	العجز من الموارد

الجدول 2

تطور إجمالي الإنتاج الداخلي 1991 - 1997

بملايير الدنانير

متوسط النمو السنوي % 1997 - 1992		1997	1993			1992			1991		
			القيمة الجارية	النمو %		القيمة الجارية	النمو %				القيمة
				الحجم	السعر		الحجم	السعر			
السعر	الحجم										
12,3	4,0	257,8	19,0	4,0	147,0	32,0	4,8	118,8	85,9	الزراعة	
7,4	4,4	451,4	1,2	0,6	259,9	6,3	2,6	255,2	234,0	المحروقات	
12,7	3,4	212,8	21,0	0,0	120,3	30,2	0,6	99,4	76,0	الصناعة	
						32,0	0,2	76,8	58,2	القطاع العمومي	
						30,2	5,0	7,1	5,2	الماء - الطاقة	
						14,6	2,1	1,7	1,4	المناجم	
						31,3	-1,4	26,3	20,4	صناعات الحديد والصلب	
						25,1	3,4	9,0	7,0	مواد البناء	
						35,0	3,8	5,0	3,6	الكيمياء	
						44,2	-1,7	13,9	9,8	الصناعات الزراعية الغذائية	
						16,0	3,9	6,7	5,6	النسيج	
						40,9	-9,0	1,9	1,5	الجلود	
						45,0	5,0	4,8	3,5	الخشب والورق	
						27,0	-6,0	0,3	0,3	صناعات مختلفة	
						24,0	2,0	22,6	17,9	القطاع الخاص	
										بناء واشغال عمومية بما فيها	
12,3	5,6	308,4	19,0	6,0	166,0	30,0	6,0	131,6	95,5	الاشغال العمومية البترولية	
11,3	4,0	366,5	17,0	2,0	210,9	30,2	3,1	176,7	131,6	الخدمات	
10,6	4,3	1597	13,1	2,3	904,0	21,5	3,3	781,6	623,3	مجموع القيمة المضافة	
8,9	5,3	150,6	10,3	-0,1	82,6	5,2	-2,0	75,0	72,8	ر و - ح ج - رت	
		49,5			27,4			27,0	18,5	منها انتاج الجمارك	
		17,9			8,6			9,0	23,5	منها الرسم التعويضي	
10,5	4,4	1747	12,9	2,1	987	19,9	2,7	856,6	695,8	اجمالي الانتاج الداخلي	
11,7	4,4	1296	17,7	2,7	726,7	26,7	2,8	601,4	461,8	إ.إ.د. من غير المحروقات	
11,5	4,5	1038,2	17,3	2,4	579,7	25,4	2,3	482,7	375,9	إ.إ.د. من غير المحروقات والزراعة.	
10,8	4,2	2026	13,9	2,2	1149	21,0	2,9	987	793,1	اجمالي الانتاج الداخلي (إ.إ.د.)	
12,6	3,4	278,3	20,6	3,1	162,0	29,0	3,8	130,3	97,3	مصارح الادارة العمومية	
		2455			1908			1698	1691,0	إجمالي الانتاج الداخلي / سكن %	

الجدول 3

استيراد السلع والخدمات

بملايير الدنانير

متوسط النمو السنوي % 1997 - 1992		1997	1993				1992		1991	
			الحجم	القيم الجارية	الحجم %	القيمة الجارية	الحجم %	القيم الجارية		
السعر	الحجم									
7,80	1,69	2,90	74899	-6,66	45663	6,69	47803	2,36	35336	السلع الغذائية
3,44	5,38	15,45	65186	-3,74	45213	-13,21	42838	-33,07	38873	سلع الاستهلاك
7,33	4,28	10,03	1287643	-2,08	74774	2,07	73230	-10,47	57022	السلع الوسيط
6,25	8,29	17,16	89734	4,40	48250	-4,22	44486	-32,72	42661*	مواد التجهيز
6,51	4,82	11,07	358462	2,09	213901	1,95	208356	-21,91	173892	مجموعة البضائع (CAF®)
6,05	0,81	2,66	44088	0,08	35283	3,08	32289	-2,12	24715	الخدمات
6,46	4,33	10,09	402550	-1,90	24984	1,32	240645	-19,16	198607	الواردات من السلع والخدمات

بما في ذلك الاستيراد بدون دفع

الجدول 4

الصادرات من المحروقات 1990 - 1997

الوحدة : مليون دولار أمريكي

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
2395,40	2325,97	2290,07	2125,80	2183,56	2086,56	2207,00	2730,38	البترول الخام
104,15	105,73	106,52	101,23	106,52	104,29	108,01	112,27	القيمة بمليون دولار أمريكي
13,20	13,40	13,50	12,83	13,50	13,220	13,69	14,230	الحجم بمليون b b l
23,00	22,00	21,50	21,00	20,50	20,01	20,44	24,32	الحجم بمليون طن
								سعر الوحدة b b l بالدولار
3701,85	3253,80	3179,85	3032,82	3067,62	2976,38	3220,00	3548,61	الغاز المكثف
160,95	147,90	147,90	144,42	149,64	148,83	149,12	145,38	القيمة بمليون دولار أمريكي
18,50	17,00	17,00	16,60	17,20	17,060	17,14	16,710	الحجم بمليون b b l
23,00	22,00	21,50	21,00	20,50	20,00	21,60	24,41	الحجم بمليون طن
								سعر الوحدة b b l بالدولار
2354,51	2271,23	2254,43	2219,52	2183,84	2317,67	2280,00	2622,15	المنتجات البترولية المكررة
100,620	101,394	102,942	103,716	104,490	111,260	102,787	104,722	القيمة بمليون دولار أمريكي
13,00	13,10	13,30	13,40	13,50	14,450	13,28	13,530	الحجم بمليون b b l
23,40	22,40	21,90	21,40	20,90	20,83	22,18	25,04	الحجم بمليون طن
								سعر الوحدة من b b l بالدولار الأمريكي
1209,34	928,18	578,06	517,44	515,20	613,46	778,00	671,23	غاز البترول المميع
87,63	70,32	44,81	41,07	41,89	40,38	41,77	42,71	القيمة بمليون دولار أمريكي
7,49	6,01	3,83	3,51	3,58	3,430	3,57	3,650	الحجم بمليون b b l
13,80	13,20	12,90	12,60	12,30	12,09	18,65	15,72	الحجم بمليون طن
161,46	154,44	150,93	147,42	143,91	178,97	217,93	183,90	سعر الوحدة من b b l بالدولار
								سعر الطن بالدولار
2624,65	2539,07	2300,57	1747,64	1674,26	1864,76	2147,00	1760,59	الغاز الطبيعي المميع (غ ط م)
48,343	48,343	44,809	34,840	34,174	32,890	31,856	31,023	القيمة بمليون دولار أمريكي
29,00	29,00	26,88	20,90	20,50	19,740	19,11	18,610	الحجم بمليون م ³ من غ ط م
1142,600	1142,600	1059,072	823,460	807,700	776,130	752,934	733,234	الحجم بمليار م ³ من غ ط
90,51	87,55	85,59	83,62	81,67	94,45	112,35	94,60	الحجم بمليار وحدة BTU دولار أمريكي
2,30	2,22	2,17	2,2	2,07	2,40	2,85	2,40	سعر م ³ من غ ط بالدولار
								سعر الوحدة من MMBTU بالدولار
2833,13	2738,69	1856,29	1314,55	1275,22	1200,62	1343,00	1015,04	الغاز الطبيعي غ ط
32,00	32,00	22,20	16,10	16,00	15,690	14,50	11,610	القيمة بمليون دولار أمريكي
1260,80	1260,80	874,68	634,34	630,40	618,22	571,30	457,43	الحجم بمليون م ³ من غ ط
88,54	85,58	83,62	81,65	79,70	76,52	92,62	87,43	الحجم بمليار BTU
2,25	2,17	2,12	2,07	2,02	1,94	2,35	2,22	سعر الوحدة دولار/ م ³ من غ ط
								سعر الوحدة MMBTU بالدولار
15118,9	14056,9	12459,3	10957,8	10899,7	11059,5	11975,0	12348,0	مجموع الصادرات بمليون دولار أمريكي

5 الجدول

آفاق ميزان المدفوعات

(1997 - 1988)

بملايين الدولارات الأمريكية

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	
4118	4493	4103	3347	3454	3548	4798	3153	97	120	البضائع (صافية).
16100	14918	13216	11623	11484	11599	12567	12928	9569	7811	-المصادر(FOB)
15119	14057	12459	10959	10900	11059	12020	12348	9096	7352	المحروقات.
981	861	757	665	584	540	547	580	473	459	بضائع أخرى
-11982	-10426	-9113	-8276	-8030	-8051	-7769	-9775	-9472	-7691	واردات (FOB).
-2538	-2383	-2082	-1907	-1899	-1990	-1749	-1904	-2632	-1643	مواد غذائية
-4335	-3808	-3331	-3024	-3002	-2983	-2725	-2955	-2758	-2445	سلع وسيطة.
-3004	-2480	-2234	-2000	-1841	-1730	-1829	-2774	-2100	-1791	مواد تجهيز
-2105	-1755	-1466	-1346	-1288	-1348	-1466	-2142	-1982	-1812	مواد استهلاكية.
-1893	-1694	-1513	-1412	-1376	-1367	-1280	-1195	-1286	=1538	خدمات non facteurs
770	709	652	600	552	508	418	515	578	-536	-قروض.
-1086	-942	-806	-728	-705	-707	-636	-774	-838	669	- خصوم ts Trpt
-1576	-1461	-1359	-1284	-1223	-1168	-1062	-936	-1026	1405	خصوم أخرى
-1613	-1737	-1832	-1944	-2004	-2103	-2251	-2090	-1893	2010	- مدخول راسمال (صافي)
187	133	88	84	91	97	72	72	111	70	- الفوائد الاستثمارية
-1800	-1870	-1920	-2028	-2101	-2200	-2323	-2162	-2004	2080	- الفوائد المدفوعة
1166	1202	1438	1426	1414	1313	1288	1527	829	375	- التحويلات الصافية
1778	2264	2196	1417	1488	1391	2555	1395	-1029	1901	باقي الحساب الجاري
100	150	200	250	150	40	-91	-39	-25	48	- استثمارات صافية
-1025	-1225	-1533	-1614	-1139	9	-1266	-75	-412	1216	-قروض م. ط. امد
3850	3850	4050	4860	5775	7068	5994	6654	5413	5681	المشود
-4875	-5075	-5583	-6474	-6914	-7059	-7260	-6729	-5001	4465	التسديدات
-120	-309	-180	-146	-306	-1031	-896	-1162	181	22	- تصحيحات على امد
-93	237	-127	-5	34	-309	227	-205	-181	85	القصير مستلمة
640	1117	556	-98	227	100	529	-86	-642	796	- اجل قصير ممنوح
-640	-1000	-400	300	100	63	-839	86	59	796	للمحروقات
0	0	0	0	0	0	310	0	583	0	باقي ميزان المدفوعات
0	-117	-156	-202	-327	-163	0	0	0	0	تغير اجمالي الاحتياطي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ص.ن.د. شراءات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ص.ن.د. المادة شراء
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عجز التمويل
3190	2550	1550	1150	1450	1550	1613	774	860	919	اجمالي الاحتياطي الرسمي
2,61	2,38	1,65	1,34	1,75	1,87	2,04	0,81	0,91	1,13	(دون الذهب)
3090	2450	1450	1050	1350	1450	1464	691	829	882	عدد اشهر الاستيراد
23,0	22,0	21,5	21,0	20,5	20,0	20,4	24,3	18,5	16,2	مستوى صافي الاحتياطي
6675	6945	7503	8502	9015	9259	9583	899,1	7005	6545	الرسمي
39,6	44,4	54,1	6,0	74,9	76,0	73,2	65,7	68,6	77,9	متوسط سعر البترول
										خدمة المديونية امد م. ط.
										نسبة خدمة المديونية (%)

الجدول 6

مخطط تمويل ميزان المدفوعات (1991 - 1997)

بملايين الدولارات الامريكية

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
1774	2264	2196	1417	1488	1391	2555	باقي الحساب الجاري
- 1025	- 1342	- 1689	- 1816	- 1466	- 154	- 956	اقتراحات صافية بما فيها من د
3850	3850	4050	4860	5775	7068	6304	الحشود
800	800	800	850	850	850	799	G. V. T et I. P
400	400	400	450	350	320	347	ب.د.إت
400	400	400	510	285	110	427	أطراف متعددة أخرى
0	0	0	0	0	0	310	صندوق النقد الدولي
2000	2000	2200	2500	2500	3676	3320	Achet et A.C. Comm (y c G S M)
0	0	0	300	1540	1862	837	التمويل والالتزامات
250	250	250	250	250	250	264	المزودون
- 4875	- 5192	- 5739	- 6676	- 7241	- 7222	- 7260	التسديدات
1209	1673	2530	3668	5698	6750	0	منها على قروض م ط أ في نهاية 1991
0	- 117	- 156	- 202	- 327	- 163	0	صندوق النقد الدولي
640	- 1000	- 400	300	100	63	- 839	تغير الاحتياطي الاجمالي
3190	2250	1550	1150	1450	1550	1613	الموارد الاجمالية (من غير الذهب)
23,0	22,0	21,5	21,0	20,5	20,0	20,4	متوسط سعر البترول.

ب.د.إ.ت البنك الدولي للانشاء والتعمير

من.ن.د. صندوق النقد الدولي

الجدول 6 مكرر

تطور مخزون الديونية الخارجية

الوحدة مليار دولار

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
17,87	18,24	20,24	21,92	23,74	25,21	25,9	الديونية على الأمد الطويل والمتوسط بما فيها التزامات اتجاه ص.ن.د.
		0,47	0,60	0,70	0,95	1,24	الديونية على الأمد القصير
		20,71	22,52	24,44	26,16	27,17	مجموع مخزون الديونية على الأمد القصير والمتوسط والطويل

الجدول 7

مؤشرات الأسعار (التغيرات السنوية %)

المتوسط		1993	1992	1991
97 - 92	1997			
10,8	4,7	13,9	21,0	47,5
10,5	4,7	12,9	19,9	50,4
11,7	4,7	17,7	26,7	38,0
12,37	5,0	19,0	32,0	17,6
7,4	4,7	1,2	6,3	82,9
12,7	5,0	21,0	30,2	41,4
12,3	5,0	19,0	30,0	38,0
6,5	3,2	5,8	26,9	78,2
7,8	3,5	3,4	26,8	80,0
6,1	3,1	5,7	27,3	81,8
6,4	4,1	-0,6	5,1	90,9
6,3	4,2	-1,1	3,9	88,8
10,8	4,3	16,0	31,8	26,4
10,2	4,1	12,6	22,1	70,8

إجمالي الناتج الداخلي

اجمالي الانتاج الداخلي

اجمالي الانتاج الداخلي من غير المحروقات

الزراعة

المحروقات

الصناعة

البناء والأشغال العمومية

الواردات من السلع والخدمات

منها مواد غذائية

منها منتجات أخرى

الصادرات من السلع والخدمات

منها المحروقات

استهلاك الأسر

إجمالي تراكم الأموال الثابتة

الجدول 8

عمليات الخزينة 1991 - 1997

مليار دج

(دخول وخروج الاموال)

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
583,2	529,8	468,5	375,3	337,1	307,5	248,9	ايرادات الميزانية الاجمالية
345,6	317,7	280,5	215,8	195,4	192,0	161,5	ايرادات من المحروقات
37,4	34,2	31,8	26,1	21,9	14,5	7,6	منها السوق الداخلية
237,6	212,1	188,0	159,5	141,7	115,5	87,4	ايرادات أخرى
221,7	196,9	173,5	145,7	129,2	109,0	82,7	ايرادات جبائية
62,8	56,8	50,9	43,2	37,2	29,0	22,5	ضرائب على المداخل والمداخيل والأرباح
37,0	33,5	30,4	26,2	22,8	20,0	15,5	ضرائب على الأجور
25,8	23,2	20,4	17,0	14,4	9,0	7,0	ضرائب أخرى على المداخل
94,3	84,3	74,2	62,3	55,6	47,5	38,2	ضرائب على السلع والخدمات
							الرسم الوحيد الاجمالي عند الانتاج أو الرسم على
36,7	31,8	27,4	22,5	20,3	20,0	15,4	القيمة المضافة في الواردات (1)
46,5	41,8	36,5	30,2	26,3	19,0	15,4	ضرائب أخرى على الأعمال
6,8	6,6	6,4	6,2	6,0	6,0	6,2	رسوم داخلية على الوقود
4,3	4,1	3,9	3,4	3,0	2,5	1,2	ضرائب أخرى غير مباشرة
54,2	45,9	39,0	31,2	27,4	27,0	18,5	منتجات الجمارك
10,4	9,9	9,5	9,0	9,0	5,5	3,5	التسجيل والطابع
15,9	15,2	14,4	13,8	12,5	6,5	4,7	ايرادات غير جبائية (11)
612,8	570,9	534,7	485,1	420,5	320,5	212,1	- نفقات الميزانية الاجمالية (3)
411,2	388,1	369,0	340,8	304,0	243,0	153,8	نفقات التشغيل
200,7	183,0	166,8	144,0	124,0	104,5	71,0	أجور ومصاريف أخرى للعاملين (4)
20,9	20,0	18,9	16,6	14,5	10,0	8,1	عتاد وأدوات الصيانة
43,8	44,8	48,5	46,7	46,4	20,6	17,5	المديونية العمومية (5)
1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	ديون القطاع العمومي الفلاحي
36,7	33,5	30,5	26,4	22,7	20,3	15,2	* إعانات مالية للتسيير
107,2	104,9	102,4	105,2	94,5	85,7	40,1	* عمل اقتصادي واجتماعي (6)
46,8	48,4	49,4	57,9	50,0	58,3	17,7	* اعانات مالية لصندوق التعويض
25,1	22,9	20,8	18,0	15,5	14,0	9,0	* اعانات للمستشفيات
3,0	3,0	3,0	3,0	2,7	2,0	2,7	* اعانات مالية لصندوق تشغيل الشباب والسكن
3,0	3,0	3,0	3,0	2,5	2,5	2,0	* مساهمات في م ع ص ت ومراكز البحث
29,3	27,6	26,1	23,3	23,8	8,9	8,7	* عمل اجتماعي وغيره (6)
201,6	182,9	165,7	144,3	116,5	77,2	56,3	- نفقات التجهيز (3)
189,6	172,4	156,7	136,3	109,0	70,9	51,5	الاستثمار
12,0	10,5	9,0	8,0	7,5	6,3	6,8	عمليات برأسمال
- 29,6	- 41,1	- 66,2	- 109,8	- 83,4	12,7	36,8	باقي الميزانية من غير صندوق التطهير (3)
37,2	37,0	37,9	66,1	83,5	68,0	16,9	اعانة من الميزانية لصندوق التطهير (للبيان)
- 66,8	- 78,1	- 104,1	- 175,9	- 116,9	- 80,7	16,9	باقي الميزانية بعد التطهير (للبيان)
24,3	31,1	46,2	19,6	5,9	-	-	فوائد على العجز المنقد

الجدول 8 مكرر

عمليات الخزينة (تابع)

بملايير دج

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
- 29,6	- 41,1	- 66,2	-109,8	- 83,4	-12,7	36,8	باقي الميزانية من غير صندوق التطهير (3)
- 2,0	- 2,0	- 2,0	- 2,0	- 2,0	5,3	- 2,6	حسابات التخصيص الخاصة (7)
0,0	0,0	0,0	0,0	- 2,0	- 0,7	- 6,3	صندوق التعويض (صافي)
16,4	14,2	12,2	9,9	8,6	9,0	23,5	الإيرادات : الرسم التعويضي :
12,0	10,2	8,6	6,9	6,0	6,4	20,3	على الواردات
4,4	4,0	3,6	3,0	2,6	2,6	3,2	الداخلي
46,8	48,4	49,4	57,9	50,0	58,3	17,7	إعانات مالية
63,2	62,5	61,6	67,8	60,6	68,0	47,5	نفقات
0,0	0,0	0,0	0,0	8,0	10,5	13,0	أحالة على الستة المالية التالية (للبيان)
- 2,0	- 2,0	- 2,0	- 2,0	0,0	6,0	3,5	صناديق أخرى (صافية) (7)
- 2,0	- 7,0	- 12,0	- 14,0	- 10,0	- 6,0	- 0,2	سلفات وتسبيقات صافية
12,6	12,6	9,0	9,0	7,0	4,0	4,8	منها تسديدات
- 33,6	- 50,1	- 80,2	-125,8	- 95,5	- 13,4	33,8	باقي الخزينة (من غير خروج أموال من التطهير)
- 1,7	- 2,7	- 4,9	- 9,4	- 8,3	- 1,4	4,3	النسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي
- 37,2	- 37,0	- 37,9	- 66,1	- 83,5	- 59,5	- 26,1	خروج أموال من صندوق التطهير (8)
- 70,8	- 87,1	-118,1	-191,9	- 178,9	- 72,9	7,9	الباقي الإجمالي للخزينة
- 3,5	- 4,7	- 7,2	- 14,3	- 15,6	- 7,4	1,0	النسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي
70,8	87,1	118,1	191,9	178,9	72,9	- 7,9	التمويل
74,2	87,8	114,8	148,2	86,6	4,4	- 12,1	التمويل المصرفي بما فيه بنك الجزائر
1,1	1,1	1,1	1,1	1,1	1,1	- 8,8	سندات للخزينة
0,0	0,0	0,0	- 1,3	- 1,3	- 1,3	- 1,3	سندات التجهيز
0,0	0,0	0,0	0,0	- 33,3	- 51,3	0,0	تسبيقات على إعادة شراء (9)
0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	- 0,5	ودائع البنوك، ح ج ب والخزينة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	- 0,2	0,2	صافي أموال صندوق التطهير
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	4,5	- 1,7	ح ج، بنك الجزائر
72,6	86,2	113,2	147,9	119,6	51,1	0,0	العجز الباقي للتغطية
- 5,0	- 5,0	- 5,0	- 8,0	- 4,0	1,8	6,7	التمويل غير المصرفي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	- 0,4	سندات الخزينة.
- 10,0	- 10,0	- 10,0	- 10,0	- 12,0	- 8,0	- 3,0	سندات التجهيز (بما فيها صندوق التوفير)
4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	5,0	6,2	ودائع الخواص في ح ج ب
1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	1,8	0,5	ودائع الخواص في الخزينة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,1	تصحيح على مالية إدارة البريد
0,0	0,0	0,0	- 3,0	3,0	3,0	0,6	المؤسسات العمومية الإدارية
-	-	-	-	-	-	1,7	الجماعات المحلية
1,6	4,4	8,4	18,4	45,0	63,7	0,9	اقتراضات خارجية صافية
0,0	0,0	0,0	33,3	51,3	3,0	- 3,4	تغير دخول الأموال وعمليات أخرى وتصحيح

- (1) تمثل هذه المبالغ 83 ٪ من الرسم على القيمة المضافة و 17 ٪ الباقية تدفع للجماعات المحلية
- (2) يتضمن صناديق التعويض ودعم المداخل و ضمان الاسعار لدى الانتاج الفلاحي
- (3) باستثناء تخصيصات الميزانية لصندوق التطهير
- (4) أجور ومعاشات ومنح وأعباء اجتماعية بما فيها العائلية والدفع الجزافي
- (5) بما في ذلك معاشات المجاهدين وأعباء على المديونية الخارجية لديوان الحبوب (ابتداء من 1993) ولكن من غير الفوائد على عجز الخزينة المنقذ
- (6) بما في ذلك الاعانة المالية المقررة لسنة 1993 لاحداث صندوق البطالة
- (7) من غير صندوق التطهير
- (8) يتعلق الامر بخروج أموال من الميزانية أو تسبيقات لصندوق التطهير (بما فيها 8,4 مليارات من الدينار ممدفوعة على حسابات تسبيقات)
- (9) الامر يتعلق بتسبيقات من الخزينة في عنوان اعادة شراء الديون الواقعة على المؤسسة العمومية المطهرة
- (10) بما فيها مقابل الاقتراضات من المجموعة الاقتصادية الأوربية 1991 (مقيد في حساب الخزينة في سنة 1992) ومقابل عمليات اعادة التمويل المستخدمة في تسدسد التزامات الدولة في اعادة الشراء في سنتي 1992 و 1993
- (11) منها 5 مليارات من الدينارات في سنة 1993 مقابل نفقات IPSU / ICAF ادارة مقيدة في سطر " عمل اجتماعي وغيره " .

الجدول 9

عمليات الخزينة 1991 - 1997 (بنظرة دخول وخروج الاموال)
% اجمالي الناتج الداخلي

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
28,8	28,7	28,7	27,9	29,3	31,2	31,4	- ايرادات الميزانية الاجمالية
17,1	17,2	17,2	16,1	17,0	19,5	20,4	ايرادات من المحروقات
10,9	10,7	10,6	10,8	11,2	11,0	10,4	ايرادات جبائية
4,5	4,2	4,1	4,0	4,1	4,8	4,3	منها الواردات
0,8	0,8	0,9	1,0	1,1	0,7	0,6	ايرادات غير جبائية
30,2	30,9	32,8	36,1	36,6	32,4	26,7	- نفقات الميزانية الاجمالية
20,3	21,0	22,6	25,4	26,5	24,6	19,4	نفقات التسيير
11,1	11,1	11,5	12,0	12,1	12,0	10,2	كتلة الاجور الاجمالية (1)
2,2	2,4	3,0	3,5	4,0	2,1	2,2	المدىونية العمومية
2,3	2,6	3,0	4,3	4,4	5,9	2,2	اعانات لصندوق التعويض
10,0	9,9	10,2	10,7	10,1	7,8	7,4	- نفقات التجهيز
9,4	9,3	9,6	10,1	9,5	7,2	6,5	منها الاستثمارات
-1,5	2,2	4,1	-8,2	-7,3	-1,3	4,6	- باقي الميزانية من غير صندوق التطهير
0,0	0,0	0,0	0,0	-0,2	-0,1	-0,8	صندوق التعويض الصافي
-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	0,0	0,6	0,4	صناديق أخرى (صافية)
-0,1	-0,4	-0,7	-1,0	-0,9	-0,6		
-1,7	-2,7	-4,9	-9,4	-8,3	-1,4		
-1,8	-2,0	-2,3	-4,9	-7,3	-6,0		
-3,5	-4,7	-7,2	14,3±	15,6±	7,4±		
3,5	4,7	7,2	14,3	15,6	7,4	-1,0	التمويل
3,7	4,8	7,0	11,0	7,5	0,4	-1,5	التمويل البنكي بما فيه بنك الجزائر
0,0	0,0	0,0	0,0	-2,9	-5,2	0,0	منه التزامات اعادة شراء
3,6	4,7	6,9	11,0	10,4	5,2	0,0	العجز الباقي للتغطية
-0,2	-0,3	-0,3	-0,6	-0,3	0,2	0,8	التمويل غير البنكي
-0,5	-0,5	-0,6	-0,7	-1,0	-0,8	-0,4	منه سندات التجهيز بما فيه صندوق الترغير
0,1	0,2	0,5	1,4	3,9	6,5		
0,0	0,0	0,0	2,5	4,5	0,3		

(1) بما في ذلك كتلة أجور المؤسسات العمومية الادارية (من غير المستشفيات)

(2) بما في ذلك اعادة تمويل الدين الخارجي)

الجدول 10

خروج الأموال من صندوق التطهير

بملايير الدنانير

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
3,7	8,9	16,9	20,5	19,5	40,3	4,1	* فرق عبء البنوك على الاقتراضات الخارجية (بما فيه البناء الجاهز)
2,7	2,7	3,2	2,8	2,0	2,6	0,0	* خسارة الصرف لدى م.ع.ص.ت.
0,0	0,0	0,0	1,5	3,2	9,6	5,4	* خسارات صرف أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	8,8	* اعادة رسملة البنوك
0,0	0,0	0,0	0,0	1,5	2,7	4,5	* اجرة تجميد مكشوف م.ع.إ. وم.ع.ص.ت.
0,0	0,0	0,0	4,0	6,0	4,3	3,1	* اعانات مالية لتوازن م.ع.إ. وم.ع.م.
20,0	14,0	6,0	25,3	42,2	0,0	0,0	* استحقاق التزامات اعادة اعادة شراء الديون البنكية على المؤسسات العمومية *
10,7	11,4	11,7	11,9	9,2	0,0	0,0	* فوائد على التزامات اعادة شراء المؤسسات العمومية
37,2	37,0	37,9	66,1	83,5	59,5	25,9	المجموع

* من غير القصاصات صفر (ديون المؤسسات المنحلة)

م.ع.ص.ت = مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري

م.ع.إ. = مؤسسات عمومية استراتيجية

م.ع.م = مؤسسات عمومية محلية

الجدول 11

تطور الالتزامات الجارية الخاصة

بالمديونية العمومية الداخلية (1) (مديونية بأجل) *

بملايير الدنانير

1997	1996	1995	1994	1993	1992	
94,0	94,0	94,0	94,0	94,0	94,0	تسبيقات بنك الجزائر
194,8	214,8	228,8	234,8	238,7	93,7	التزامات إعادة شراء الديون المصرفية على المؤسسات العمومية (من غير قصاصات صفر) (2)
43,0	53,0	63,0	73,0	83,0	95,0	سندات التجهيز
590,5	517,9	431,7	318,6	170,7	51,1	عجز منقذ **
922,3	879,7	817,5	720,4	586,4	333,8	المجموع

* من غير الودائع المنظورة في ح ج ب والخزينة

** من غير الفوائد المحتملة على العجز المنقذ

(1) خارج إعادة تمويل القرض الليوني والقروض الإيطالية المعتبرة كديون خارجية

(2) مع مراعاة التصحيحات الواجب انجازها بعد التطهير في عنوان الديون بين المؤسسات

الجدول 12

تطور الكتلة النقدية

وما يقابلها 1991 - 1997

بملايير الدنانير

متوسط النمو السنتوي 1997/1992	1987	النمو السنوي 1993/1992	1993	1992	1991	
28,2	90,6	19,0	31,1	26,2	24,3	الارصدة الخارجية الصافية *
33,2	80,5	26,0	24,1	19,2	11,0	بنك الجزائر
7,8	10,2	0,0	7,0	7,0	13,3	البنوك التجارية
16,7	1087,0	25,3	629,6	502,4	391,9	الارصدة الداخلية الصافية
24,0	987,4	78,3	599,5	336,2	191,0	* قروض للدولة (1)
- 6,2	181,8	- 55,8	110,8	250,7	294,7	* قروض للاقتصاد
- 27,1	11,9	- 32,8	38,7	57,6	63,9	* مراكز أخرى صافية
- 7,9	- 94,0	- 15,9	- 119,4	- 142,0	- 157,7	* التزامات خارجية صافية
17,4	1177,7	25,0	660,7	528,6	416,2	الكتلة النقدية (M2) (بمليار دج)
2,9		9,0	465,2	426,8	325,6	قروض للاقتصاد قبل التطهير (للبيان)
15,5		16,4	1149,0	987,0	793,1	اجمالي الانتاج الداخلي (بمليار دج)

المؤشرات النقدية

1997	1993	1992	1991	
0,56	0,52	0,48	0,48	سيولة الاقتصاد *
7,8	25,0	27,0	21,3	نمو الكتلة النقدية (M2) %
7,8	14,5	20,5	16,4	نمو تداول الأوراق النقدية
9,8	16,4	24,4	47,9	نمو إجمالي الناتج الداخلي %
10,6	20,8	30,2	36,7	نمو إجمالي الإنتاج الداخلي من غير
				المحروقات بالقيمة الجاية %
4,3	16,0	31,8	26,7	نمو الأسعار لدى الاستهلاك (%)

* السيولة: $M2 (T) + M2 (T-1) / 2 \text{ PIB } (T)$

(1) القروض للدولة والقروض للاقتصاد ثم تصحيحها بعد إعادة شراء المكشوفات المصرفية للمؤسسات من طرف الخزينة.

الجدول 13

تطور التشغيل

تطور متوسط النسبة السنوية %							
97-93	1993	1992	1997	1993	1992	1991	
2,9	2,8	1,0	1216	1080	1050	1040	الزراعة
2,5	0	0	620	547	547	547	الصناعة
4,9	4,5	1,4	870	715	684	674	البناء والأشغال العمومية
4,0	2,2	1,1	1074	900	880	870	التجارة والخدمات
2,6	2,6	2,7	1290	1165	1135	1105	الإدارة
3,4	2,5	1,4	5070	4407	4296	4236	المجموع

توفير مناصب الشغل

بالملايين

1997 - 1993	1997	1993	1992	
166	36	30	10	الزراعة
73	30	0	0	الصناعة
186	40	31	10	البناء والأشغال العمومية
194	59	20	10	التجارة والخدمات
155	30	30	30	الإدارة
774	195	111	60	المجموع

الجدول 14

حساب مداخل ونفقات الأسر

بملايير الدنانير

97 / 92	93 / 92	92 / 91	1997	1993	1992	1991	
15,2	17,2	34,9	612,2	353,4	301,5	223,5	أجور الأجراء
10,6	18,2	46,7	18,2	13,0	11,0	7,5	في الفلاحة
16,5	16,4	26,8	355,0	192,7	165,5	130,5	في غير الفلاحة
13,8	18,2	46,2	239,0	147,7	125,0	85,5	في الإدارة
15,6	20,4	31,7	424,0	247,0	205,2	155,8	مداخل المستقلين
15,1	23,2	36,6	200,0	122,0	99,0	72,5	في الفلاحة
16,2	17,6	28,1	214,0	119,0	101,2	79,0	في غير الفلاحة
14,9	20,0	16,3	10,0	6,0	5,0	4,3	الاعمال العقارية
6,5	12,8	45,4	176,6	145,6	129,0	88,7	التحويلات
13,4	14,5	21,8	32,5	19,8	17,3	14,2	منح تقاعد
9,1	16,7	28,6	2,8	2,1	1,8	1,4	حوادث العمل
11,6	5,3	52,0	13,1	8,0	7,6	5,0	منح عائلية من غير الدولة
9,4	5,1	49,1	12,4	8,3	7,9	5,3	التأمينات الاجتماعية
12,0	10,4	33,6	60,8	38,2	34,6	25,9	المجموع الفرعي / تأمين اجتماعي وتقاعد
15,5	18,9	39,5	10,9	6,3	5,3	3,8	دعم للتربية
11,6	9,1	17,9	5,7	3,6	3,3	2,8	منح عائلية من الدولة
9,2	4,9	63,5	16,0	10,8	10,3	6,3	تحويلات بما فيها معاشات المجاهدين
3,7	20,0	0,0	24,0	24,0	20,0		تحويلات لتعويض دعم الاسعار
7,8	14,9	201,6	56,6	44,7	38,9	12,9	المجموع الفرعي لتحويلات الدولة
18,6	18,4	88,5	11,5	5,8	4,9	2,6	تحويلات الاموان الاقتصادية الأخرى
- 5,2	11,9	5,1	32,9	48,1	43,0	40,9	تحويلات من الخارج (رسمية وغير رسمية)
14,7	15,2	18,8	11,3	6,6	5,7	4,8	فوائد صندوق التوفير
16,1	15,8	18,7	4,0	2,2	1,9	1,6	تعويضات التأمين
13,8	17,3	35,8	1212,0	746,0	635,7	468,0	اجمالي مداخل الأسر
14,6	16,8	32,2	151,8	89,6	76,7	58,0	استقطاعات
15,4	17,2	34,3	96,0	55,1	47,0	35,0	للضمان الاجتماعي والتقاعد
12,7	14,0	29,0	36,3	22,8	20,0	15,5	الضرائب على الأجور
14,9	23,1	35,4	13,0	8,0	6,5	4,8	ضرائب أخرى على المداخل
15,2	15,6	18,5	6,5	3,7	3,2	2,7	مكافآت التأمين
13,7	17,4	36,3	1061,0	656,4	559,0	410,0	المدخول المتوفر للأسر
14,9	17,8	33,9	1048,0	616,3	523,3	390,9	الاستهلاك
18,9	12,2	86,9	12,5	40,1	35,7	19,1	الادخار